



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إدارة مالية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

دور الوظيفة المالية في ترشيح المؤسسة الاقتصادية

تحت إشراف:

د. بعداش الطاهر

من إعداد:

❖ شحرور نعيمة

لجنة المناقشة

رئيسا	استاذ التعليم العالي - جامعة الأغواط	لخضر عبيرات
مقررا	أستاذة - الأغواط	سلمية هواري
مشرفا	أستاذ التعليم العالي - جامعة الأغواط	الطاهر بعداش

السنة الجامعية:

2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

قال تعالى: " وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " - لقمان 12 -

وقال رسول الله ﷺ: " من لم يشكرِ النَّاسَ لم يشكرِ اللهَ عز وجل "

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا مليء السماوات والأرض على ما
أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة نشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ولا
تصى نعمتك ربي ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذا البحث على الوجه
الذي نرجو أن ترضى به عنا يا رحمن ويا رحيم.

يطيب لنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور
الفاضل "الطاهر بعداش" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع وبذل فيه
جهدا في توجيه هذا البحث فله كل الشكر.

الإهداء

إلى أمي ثم أمي ثم أمي ...
ليس فقط لأنك آويتني في رحمك الدافئ تسعة أشهر
وتعاركتي مع الموت لتمنحي الحياة في ميدان المخاض
فكل الأمهات تفعلن ذلك ...
إنما لأنك كنت منذ أنجبتي حتى هذه اللحظة
أما عظمة إلى الحد الذي اشعر فيه بأنك كثيرة علي ...

والى أبي ...

أنت الإجابة الثابتة .. الفورية السريعة
التي لا تقبل المراجعة أو التراجع عنها
إذا سئلت عن أجمل الأقدار في حياتي ...

إلى مصايح دربي و شموع حياتي ... إلى من قاسموني همومي وأحزاني إلى خواتي الغاليين
على قلبي أسأل الله أن يحفظهم و يوفقهم فحياتهم و يحفظ لهم أولادهم إن شاء الله ...
إلى رفاق الطريق ومؤنسيه الذي لم يقبضوا يدهم يوما عن مساعدتي ولم يسطوها إلا لنفعي

شعور نعيمة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	شكر وعرفان
II	إهداء
V	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الملاحق
XI	ملخص باللغة العربية
XII	ملخص باللغة الأجنبية
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة الإقتصادية والوظيفة المالية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الإقتصادية
3	المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات المؤسسة الإقتصادية
7	المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الإقتصادية
8	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الإقتصادية
11	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية
11	المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية
12	المطلب الثاني: أهداف الوظيفة المالية

13	المطلب الثالث: مهام الوظيفة المالية
15	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية
15	المطلب الأول: مفهوم القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية
17	المطلب الثاني: كيفية ترشيد القرار (النماذج، الأساليب، والفعاليات)
0	المطلب الثالث: التحليل المالي في قرارات التمويل
22	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز-الأغواط-	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز-الأغواط-
25	المطلب الأول: التعريف بمديرية التوزيع سونلغاز بالأغواط
28	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهام المديرية العملياتية
35	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بواسطة أدوات التحليل المالي
35	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي
45	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية وتحليلها بواسطة النيب المالية ونسب المردودية والربحية
53	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	وظائف المؤسسة الإقتصادية	شكل 1-1
21	مصادر التمويل	شكل 2-1
28	جميع فروع وشركات مجمع سونلغاز	شكل 1-2
29	موقع مديرية التوزيع الأغواط الخارطة التنظيمية للمديرية العامة	شكل 2-2
31	الخارطة التنظيمية لمديرية التوزيع بالأغواط	شكل 3-2
33	الخارطة التنظيمية لقسم المحاسبة والمالية لمديرية التوزيع بالأغواط	شكل 4-2
37	أعمدة بيانية تمثل الخصوم للفترة 2022/2021	شكل 5-2
38	أعمدة بيانية تمثل الأصول للفترة 2022/2021	شكل 6-2
39	دائرة نسبية تمثل مجموع الأعباء والإيرادات والنواتج لسنة 2021	شكل 7-2
40	دائرة نسبية تمثل مجموع الأعباء والإيرادات والنواتج لسنة 2022	شكل 8-2
45	أعمدة بيانية تمثل نسب التمويل لفترة 2022/2021	شكل 9-2
47	أعمدة بيانية تمثل نسب السيولة لفترة 2022/2021	شكل 10-2
48	أعمدة بيانية تمثل نسب النشاط لفترة 2022/2021	شكل 11-2
50	أعمدة بيانية تمثل نسب المردودية لفترة 2022/2021	شكل 12-2
52	أعمدة بيانية تمثل نسب الربحية الصافية لفترة 2022/2021	شكل 13-2

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
	الميزانية المختصرة لسنة 2022/2021 من جانب الأصول	جدول 1-1
	الميزانية المختصرة لسنة 2022/2021 من جانب الخصوم	جدول 2-1
	الميزانية الوظيفية لسنة 2022/2021	جدول 3-1
	جدول الحسابات لنتائج لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2022/2021	جدول 4-1

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
جدول حساب النتائج لسنة 2021-2022	01
الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز جانب الأصول لسنة 2021-2022	02
الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز جانب الخصوم لسنة 2021-2022	03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية_ دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، ففي الجانب النظري تم توضيح أساسيات التحليل المالي والقرارات المالية، وتم معالجة الموضوع من خلال إسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة.

من خلال هذه الدراسة التوصل إلى أن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز تقوم بدور تحليل المالي في ترشيد القرارات المالية وذلك بإستخدام أدوات التحليل المالي التي تسعى إليها المؤسسة للوصول إلى الأهداف ومن أجل إتخاذ القرار المناسب، وتتمثل في المؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وجدول تدفقات الخزينة.

الكلمات المفتاحية: تحليل المالي، قرارات المالية، قرار التمويل.

Summary:

This study aims to shed light on the role of Financial analysis in rationalizing Financial decisions in the economic institution-A case study of the National Electricity and Gas corporation. On the theoretical side, the basics of financial analysis and financial decisions were clarified. The role of financial analysis in rationalizing financial decision was identified, and the topic was addressed by dropping the theoretical side on the reality of the institution under study.

Through this study, I concluded that the National Electricity and Gas Corporation has a financial analysis the role in rationalizing Financial decision, using the Financial analysis tools that the corporation seeks to reach the goals and in order to make the appropriate decision. The Indicators are represented in the financial balance, financial ratios and the schedule of cash flows.

Key words: Financial analysis, financial decisions, financing decision.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المؤسسة مجال واسعاً للدراسة العلمية الإقتصادية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الإقتصادي حيث أنها تحتوي على عدة وظائف مختلفة من أهمها الوظيفة المالية، حيث تهدف الوظيفة المالية إلى تحقيق الربح وتعظيم الثروة.

وتركز الوظيفة المالية على البحث في الإحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة المنافسة وهي تهتم بإتخاذ القرارات في مجال الإستثمار ومجال التمويل، والمساعدة في بناء السياسة المالية، ويمكن من تنفيذ الخطط ووضع سياسة توزيع الأرباح.

ومن بين وظائف التي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقها وهي التحليل المالي، فالمحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية للمؤسسة بهدف التخطيط وإتخاذ القرارات، وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، ومن خلال تحسين الوضع هناك مؤشرات التوازن والحفاظ على المستوى من السيولة، وضمان الحد الأدنى من الربحية للمؤسسة فالتحليل المالي أداة هامة للكشف عن أداء المؤسسة.

نحاج أي مؤسسة لايمكن إلا بمعرفة كيفية مزج عناصرها المتمثلة في التمويل والإنتاج، والتسويق، المالية، ولمعرفة الوضع المالي للمؤسسة بإستعمال وسيلة فعالة وهي التحليل المالي حيث يعتبر من الأدوات الفعالة في ترشيد القرارات المالية.

التحليل المالي يعتبر أداة فاعلة للوصول إلى الهدف على معرفة كيفية إتخاذ القرارات المالية للمؤسسة والوقوف على مواطن القوة وتحسين مواطن الضعف من أجل إتخاذ القرارات المالية إستخدام أدوات من خلالها المؤشرات المالية التي تستمد من القوائم المالية، إضافة إلى النسب بكل أنواعها التوازنات المالية، وقدرة المؤسسة على على مواجهة إلتزاماتها على المدى القصير والطويل وقدرتها على إستمرارية نشاطها.

القرارات التي يتم إتخاذها في المؤسسة لا يمكن أن تكون رشيدة وأكثر فعالية إلا إذا تم إتخاذها بناء على فهم واضح للظروف الإقتصادية والبيئة التي تتواجد فيها المؤسسة.

إتسع نشاط الوظيفة المالية في المؤسسة والتي بدورها تهتم بمجموعة من القرارات المالية التي تمثل محور نشاطاتها المتعلقة أساسا بالبحث عن مصادر التمويل المختلفة وهو ما يسمى قرار التمويل، بالإضافة إلى هناك قرار الإستثمار الذي يتمثل في كيفية إستخدام هذه الأموال، وثم قرار الأرباح الذي يتضمن إحتجاز أو توزيع الأرباح المحققة على المساهمين.

إن التحليل المالي أصبح من الأمور الهامة جدا في الفترة الأخيرة من أجل إتخاذ القرارات المالية سليمة ومختلفة، لاسيما أن عملية إتخاذ القرار لم تعد سهلة بالنسبة لمتخذ القرار بناء على خبرته الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل وتوقعاته.

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق تتمحور الإشكالية على النحو التالي:

ما هو دور الوظيفة المالية في ترشيد المؤسسة الاقتصادية؟

على أساس هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تمكن مؤشرات التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية؟
2. ماهي أهم مؤشرات التوازن المالي؟
3. ما إمكانية استخدام للنسب المالية في تحليل القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز(الأغواط)؟

فرضيات البحث:

وكإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن عرض الفرضيات التالية:

1. تمكننا مؤشرات التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة المالية.
2. تتمثل أهم مؤشرات التوازن المالي في (رأس مال العامل الصافي/ إحتياج في رأس المال العامل الصافي/ رصيد الخزينة)
3. إن النسب المالية تسمح بالفهم الصحيح للوضعية المالية في مؤسسة سونلغاز(الأغواط) وبالتالي التحسين من أدائها.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى:

تقديم حوصلة بأهم المفاهيم المتعلقة بال:

- التحقق من مدى وجود تأثير على المؤسسة الاقتصادية بالجوء إلى الوظيفة المالية؛
- تحديد مفهوم الوظيفة المالية؛
- إبراز دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها ترشيد المؤسسة الاقتصادية عن طريق الوظيفة المالية لتشخيص الحالة الفعلية

للمؤسسة الاقتصادية،

* منهجية الدراسة :

من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة و الإجابة على الإشكاليات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي تم في الاستناد عليها من خلال الأطروحات و المقالات العلمية بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع للتمكن من خلالها في توضيح الإطار النظري فيما يتعلق بالمؤشرات و النسب المالية , أما فيما يخص الإطار التطبيقي فقد اعتمدت على دراسة حالة شركة سونلغاز , كما اعتمدت على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات و البيانات و استخلاص النتائج.

* دوافع اختيار موضوع الدراسة :

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي ادرسه.
- إنا دافع اختيار مؤسسة سونلغاز تعود إلى كون هذه المؤسسة تتوفر على مصلحة المحاسبة و المالية، حيث أن هذه المصلحة تركز في ترشيد القرار على القوائم المالية , وبالتالي أتاحت الفرصة في المساهمة بشكل كبير في تطبيق الجانب النظري على أرضية الواقع , كما أن هذه المؤسسة تعتبر من المؤسسات التي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي خصوصا تنمية الاقتصاد الوطني عموما .

* صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة , خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة
- عدم توفر المعلومات الكافية , كون أن الدراسة كانت على المستوى المديرية الفرعية و المديرية المركزية

* الدراسات السابقة :

- منير عوادي 2020 ، بعنوان " استخدام تحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2017/2013 ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر -3- ، هدفت الدراسة إلى إعطاء فكرة وتصر للمحلل المالي على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى كون المؤشرات مالية تقدم في صيغ مطلقة أو في صيغ نسبية، وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي، ومن بعض نتائج هذه الدراسة: يعمل المجمع على

الرفع من أدائه ويزيد في تحسينه، من خلال تطبيق هذه المؤشرات و تحليلها وتقييمها للأداء المالي ، بحيث ترشد من قراراته المالية ويعمل على تفعيلها وتطبيقها، ومتابعة الأهداف المسطرة من قبله.

- اليمين سعادة 2009 ، بعنوان " دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية ، قسم علوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر -باتنة - ، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم الأداء، وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل المالي القوائم المالية، تقييم الأداء و مؤشرات،

* حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرق المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين (2021/2022) خلال فترة التبرص (2024/02/14)-(2024/02/29).

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز(فرع الأغواط)

- الحدود الموضوعية: تم القيام بجمع المعلومات التي تمكن من الخوض في الجانب النظري بالضبط في خلال شهر (جانفي _ فيفري _ مارس) وتم القيام ببعض الزيارات للمؤسسة محل الدراسة . بعد ان حصلت على بعض الجداول و الوثائق المحاسبية التي تساعد علا تطبيقها فيما هو نظري .

* هيكل الدراسة:

تم دراسة هذا الموضوع من خلال فصلين منفصلين، الفصل الأول تضمن الإطار النظري المؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية و ترشيد القرارات المالية ينقسم إلى ثلاث مباحث، أولها خصص لمفهوم المؤسسة الاقتصادية ووظائفها وكذا أهدافها، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الوظيفة المالية من مفهوم وأهداف ومهام، والمبحث الثالث تحت عنوان دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية فتضمن ثلاث مطالب من مفهوم وكيفية ترشيد القرار وأخيرا التحليل المالي في قرارات التمويل، أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة حالة لمؤسسة الكهرباء والغاز -الأغواط- حيث قسم إلى مبحثين خصص الأول لتقديم مديرية التوزيع سونلغاز -الأغواط- وأهم أنشطتها وأهدافها، أما المبحث الثاني فقد تضمنت تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بواسطة أدوات التحليل.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسة

الإقصادية والوظيفة المالية

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية من أهم المواضيع التي تهتم بها المؤسسة فهو يعطي التشخيص الصحيح للوضع المالي للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وتقديم إقتراح إجراءات لترشيد إستخدام إمكانياتها، كما تهدف إلى تقوية المركز المالي للمؤسسة وللوصول إلى هذا الأهداف لابد من إستخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي:

يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وإستعمالاته المرجوة بالإضافة إلى أدواته الأساسية الواجب إتباعها قصد الوصول إلى نتائجه كما يتم التعرف أيضا على القرارات المالية بمختلف أنواعها للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة لعرض مختلف جوانب التحليل المالي بصورة أعمق وأكثر تفضيلا من خلال هذا الفصل يمكن إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي والقرارات المالية يقسمه إلى ثلاث مباحث:

- مفاهيم عامة حول المؤسسة الإقتصادية.
- مفاهيم عامة حول الوظيفة المالي.
- دور التحليل المالي في ترشيد القرارا المالية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابة أعمال اقتصادية وإجتماعيين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهم تصنيفاتها

لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية ونذكر منها:

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

يصعب تقديم تعريف وحيد للمؤسسة الاقتصادية، ويعود ذلك للأسباب التالي:

التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، و في أشكالها القانونية منذ ظهورها حتى وقتنا الحالي.

تشعب و اتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الإنتاجية أو الخدمية منها اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الأيديولوجيات، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعاريف تختلف بينهما.

لذلك يمكن تقسيم وجهات النظر المختلفة لمفهوم المؤسسة في ثلاث نقاط وهي:

1.1 المفهوم الاقتصادي (المؤسسة كعنوان اقتصادي):

يمكن تعريفها على أنها " الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي و المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها، فالوظيفة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية تكمن في إنتاج السلع و الخدمات قصد تبادلها في السوق.

2.1 المفهوم الاجتماعي (المؤسسة كخلية اجتماعية):

هي مجموعة بشرية تقوم بإنتاج مستقل لها ذمة مالية تقوم بعمل جذب على محيطها بحيث يتوقف مستقبلها على بيع منتوج نشاطها و قد ساهمت مدرسة العلاقات الإنسانية بشكل كبير في ربط سلوك الفرد بالمؤسسة.

3.1 المفهوم النظامي (المؤسسة كنظام):

هي نظام كلي بمعنى مجموعة عناصر مترابطة بغرض تحقيق هدف مشترك لهذا النظام الكلي من خصائصه الأساسية أنه مفتوح على محيط بالغ التعقيد و الاضطراب و الغموض، و بذلك تتميز المؤسسة كنظام مفتوح بما يلي: لم يتركب من هياكل يمكن وصفها أنها عناصر ثابتة لفترة أو حتى فترات معينة، كالهياكل التنظيمية، هياكل الإنتاج وهياكل أو شبكات توزيع المنتجات والخدمات.

يحتوي النظام أيضا على علاقات تربط عناصره المختلفة و تضمن بذلك التبادلات بينها و بالتالي حيوية النظام ذاته و التي تغذيها ثلاث أنواع من التدفقات هي:

- التدفقات المادية (منها : المواد الأولية و الطاقة)؛
- التدفقات المالية (منها مثلا الإيرادات و المصاريف)؛
- تدفق المعلومات والبيانات (المتعلقة مثلا بالنتائج وكذا الأهداف والمعطيات الأخرى).

المشروع:

تكون المؤسسة مشروعا إذا أنشأت أساسا لأداء مشروع معين تنقضي بانقضائه، فالمشروع هو النشاط الذي تقوم به المؤسسة.

المنظمة:

وهي كل تجمع يتم تنظيمه وفق قواعد و أسس معينة اجتماعية كانت أو الاقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك، وبالتالي فإن المنظمات تضم مختلف أشكال المؤسسات، فالمؤسسة هي حالة خاصة من المنظمات. (عدون، 1998، صفحة 7).

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من بين أهم خصائص المؤسسة الاقتصادية تذكر:

- تتمتع المؤسسة بشخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها؛

- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات؛
- المؤسسة مركز لتحويل المدخلات إلى مخرجات (سلع و خدمات) بمعنى أن تكون قادرة على أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- المؤسسة مركز لتوزيع العائدات من بيع السلع والخدمات على مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية حيث تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة؛
- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين؛
- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة (صخري، 2006).

ثالثا: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة . نذكر أهمها:

أولا: حسب طبيعة الملكية

- 1- الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- 2- الملكية العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.

3- الملكية المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأس مالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص

ثانيا : حسب الحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف وهناك من يضيف إلى ذلك حجم القيمة المضافة وكذا حجم الأموال الخاصة.

- المؤسسات الصغيرة جدا ... تشغل ما بين 1-19 عمال.
- المؤسسات الصغيرة . تشغل ما بين 10-49 عاملاً.
- المؤسسات المتوسطة . تشغل ما بين 50 و 499 عاملاً.
- المؤسسات كبيرة الحجم: وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عاملاً فتعتبر.

ثالثاً: تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

- 1- القطاع الأولي: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة الصناعة الغائية المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.
- 2- القطاع الثانوي: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي (الصناعة).
- 3- القطاع الثالث: ويشمل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساساً على تقديم الخدمات مثل النقل البنوك والمؤسسات المالية التجارة الصحة والاتصال.

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني

تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني لصنفين أساسيين والمتمثلين في:

- 1- المؤسسات الخاصة: وبدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:
 - المؤسسات الفردية: هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد ويؤسسها برأسمال شخصي. وتشمل عادة الوحدات الحرفية المحلات التجارية، الفنادق... الخ.
 - مؤسسات الشركات: وهي مؤسسات يمتلكها أكثر من شخص وتخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء، ومساهمة الشريك بجزء من رأسمال إما في شكل نقدي أو عيني أو حصة عمل كشركات الأشخاص، شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات المساهمة (الأموال)... الخ.

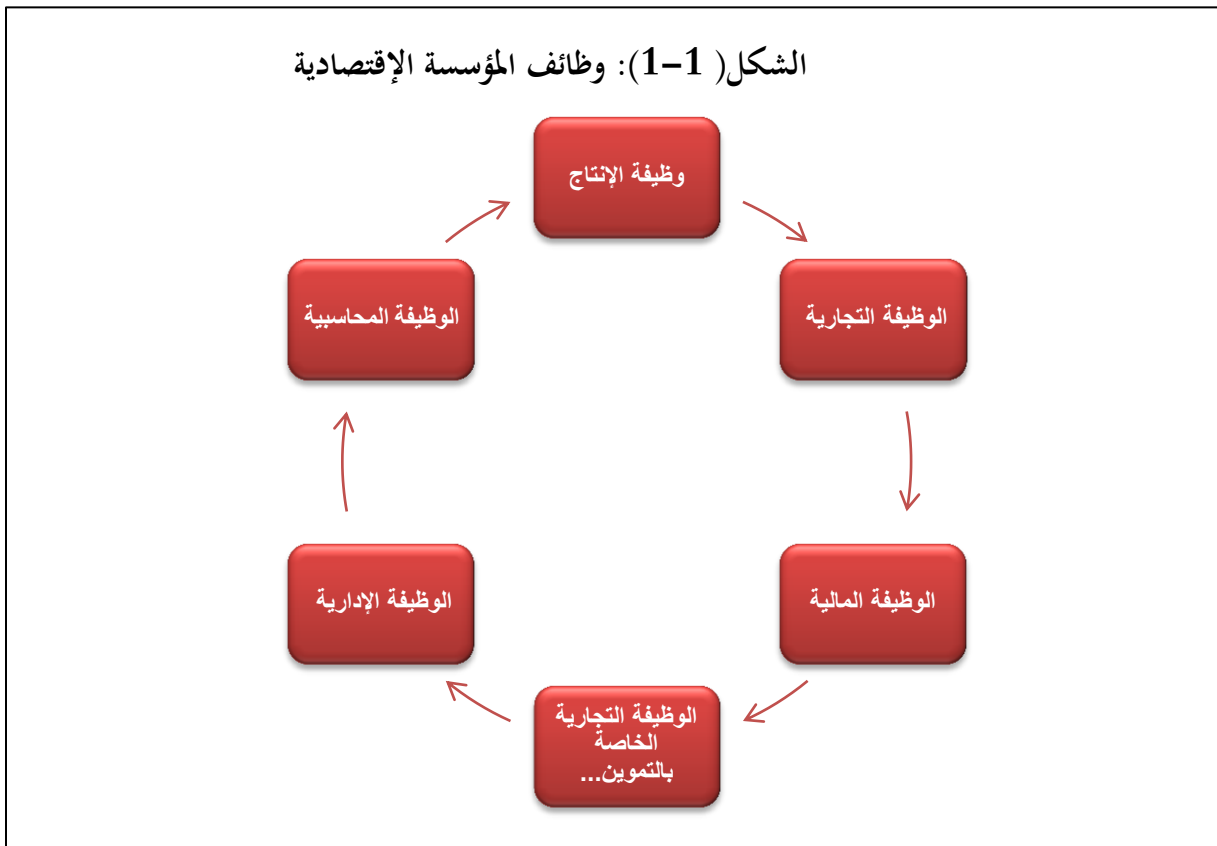
2- المؤسسات العمومية : هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات وطنية أو مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، وقد تكون مؤسسات يشترك في رأسمالها قطاع الام والقطاع الخاص (فرحات، 2011).

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

الوظيفة عبارة عن مجموعة من المهام و الأنشطة التي يمكن أن تكون من طبيعة مختلفة إلا أنها تخدم نفس الهدف . فمثلا تتضمن الوظيفة التجارية أنشطة دراسة السوق و أنشطة العمليات المبيعات.

أنواع الوظائف:

يمكن تصني وظائف المؤسسة الاقتصادية الى مايلي:



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات

- وظيفة الإنتاج:

تتضمن الأنشطة المتعلقة بإنتاج المنتجات, تنظيم العمل, اختيار المواد الأولية, اختيار التجهيزات و تركيبها, مراقبة الإنتاج الخ

- الوظائف التجارية:

وتتعلق بالأنشطة الخاصة بالشراء والبيع, خدمات ما بعد البيع, البحث عن منافذ التسويق, ترقية المبيعات الخ.

- الوظيفة المالية:

تتضمن الأنشطة المتعلقة بتحديد احتياجات المؤسسة من الأموال, وسائل التمويل, تسيير الأموال ... الخ.

- الوظيفة المحاسبية:

ويتعلق الأمر هنا بالمحاسبة العامة من أجل معرفة المركز المالي للمؤسسة وكذلك بالمحاسبة التحليلية من أجل تكاليف المنتج في مختلف عملية الإنتاج.

- وظائف الأمن:

وتتعلق بحماية الممتلكات و الأشخاص حيث تهتم بالصحة, الوقاية من الحوادث, الوقاية من الحرائق, الصيانة ... الخ.

- الوظيفة الإدارية:

تتضمن عمليات التخطيط والقيادة والتنظيم, الرقابة.

- الوظيفة التجارية:

وتتعلق بالأنشطة الخاصة بعمليات التموين (الشراء وتسيير المخزونات) و التسويق, و خدمات ما بعد البيع (عبود, 1994).

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تعددت أهداف المؤسسة لعدة أهداف نذكر منها:

1- الأهداف الاقتصادية:

- تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة فيما يلي:
- تحقيق الربح وهو ما يضمن بقاء المؤسسة و استمرارها، حيث أن تحقيق الربح يسمح للمؤسسة بتوسيع نشاطاتها، تجديد التكنولوجيات المستعملة وتسديد الديون؛
- تحقيق متطلبات المجتمع وذلك عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع؛
- عقلنة الإنتاج، ويتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج.

2- الأهداف الاجتماعية:

- تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:
- ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهودات العمال، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشتهم في ظل التطور السريع للمجتمعات تكنولوجيا، مما جعل رغبتهم بتزايد باستمرار (منتجات جديدة...).
- تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان الحركية المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.
- توفير التأمينات والمرافق للعمال التأمين الصحي التأمين ضد حوادث العمل التقاعد...، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية و المطاعم.

3- الأهداف الثقافية والرياضية:

- تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي للعمال :
- توفير وسائل ترفيهية وثقافية : تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة ، من مسرح ، ومكتبات ، و رحلات ، نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري و الرضا بتحسين مستواه. و بالتالي بنوعية عمله و درجة أدائه داخل المؤسسة.
- تدريب العمال للمبتدئين ورسكلة القدامى مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج، فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد ، تدريبيا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل

بشكل يستح باستغلالها استغلالا عقلانيا. كما أن عمالها القدامي قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا، مما يضطر إلى إعادة تدريبهم عليها ، وهو ما يدعى بالرسكلة.

- تخصيص أوقات للرياضة تعمل المؤسسات على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد، خلال في اليابان مثلا بعد الغداء) ، هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضة العملية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل، و كذا يتم في هذه المهرجانات إقامة علاقات اجتماعية وانسجام في الاتجاهات.

4- الأهداف التكنولوجية:

من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة (عيسى، 2004).

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية إحدى الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبما يساهم في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عدة، كما تعد النسب المالية أحد الوسائل الرئيسية لتحليل المالي والتي من خلالها يمكن تقييم أداء الشركات.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية واحد من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف الأخرى دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة.

أولاً: تعريف الوظيفة المالية

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للوظيفة المالية، حيث يمكن إبراز أهمها فيما يلي:
الوظيفة المالية هي تلك التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال و حسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية.

الوظيفة المالية هي مجموعة المهام و العمليات التي تسعى في مجموعها الى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في اطار محيطها المالي ، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الاموال و من خلال برامجها وخططها الاستثمارية ، و كذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية .. و بصفة عامة تعرف الوظيفة المالية على انها :
الوظيفة التي تعني بتوفير الأموال اللازمة للمؤسسة حسب احتياجاتها وخططها التمويلية. (كونة، 2022، صفحة 24)

ثانياً: خصائص الوظيفة المالية

- تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة وتمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي:
- أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي؛
 - أن اتخاذ أي قرار مالي ملزم للشركة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة؛

- أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية ومولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، ولم تستطع الوفاء بديونها فان هذا سيعرض بقاءها واستمراريتها للخطر أو الفناء؛
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض الشركة للخطر (رضا، 2022، صفحة 7).

المطلب الثاني: أهداف الوظيفة المالية

ترتبط أهداف الوظيفة المالية بأهداف المؤسسة عامة فالنهايات التي تسعى إلى تحقيقها من خلال استراتيجيتها العامة والتي تتفرع إلى استراتيجيات فرعية منها الاستراتيجية المالية، فمن أهداف المؤسسة يأتي الربح في أول الرتب لأنه المفتاح الذي يدخل إلى العديد من الأهداف الأخرى مثل استمرار المؤسسة في النشاط وإلى غير ذلك.

ويعتبر تعظيم الثروة كهدف استراتيجي بالمقارنة بهدف تعظيم الربح، ذلك أن المساهم يفضل تعظيم الثروة في الأجل الطويل بدلا من زيادة الأرباح في الأجل القصير، وقد يكون تعظيم الربح جزءا من استراتيجية تعظيم الثروة وقد يتم الجمع بينهما ولكن لا يحدث العكس.

كما تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة الحالية لثروة الملاك في المشروع أي كان الشكل القانوني أي تعظيم القيمة البيعية لحصة الملاك أو صافي الثروة، ويمكن أن نذكر باختصار أهداف الوظيفة المالية.

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة طبقا لخطتها الاستراتيجية وذلك لتحديد الوسائل الحالية الضرورية لتغطية هذا النشاط والوقت المناسب للحصول عليها مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف ينفق عنها وزمن تنفيذها.
- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على المقارنة بين الاختيارات الممكنة واقتراح أحسنها مردودية وأقلها تكلفة.
- اختيار احسن طرق التمويل حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر وتحقيق أحسن مردودية مالية.

- تتم دراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية لذلك حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها واقتراح أحسنها وفقا لعدة معايير مالية.
 - يعتبر تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية من أهم المهام وأعقدها حيث تلتقي فيها مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية، ونظرا لهذه التعقيدات فإن تسيير الخزينة يمثل حرجا حتى الأحسن المسييرين الماليين.
- إذن نلاحظ أن الوظيفة المالية تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة ليس أثناء تنفيذ الخطط والبرامج فقط بل حتى عند إعدادها من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الوظيفة بتوفيرها هذا الجانب من المراقبة لمختلف وظائف المؤسسة الأخرى تعمل في الأخير على تحقيق المر دودية المالية لمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي مع التنسيق مع لوظائف الأخرى مثل كل من الشراء، التخزين الإنتاج الموارد البشرية... وغيرها، وكذا تحديد المسؤوليات على المصاريف والإيرادات فيها (كونة، 2022، صفحة 29).

المطلب الثالث: مهام الوظيفة المالية

- الوظيفة المالية هي مجموعة المهام التي تصب في توفير الموارد المالية و كيفية استخدامها حيث تسعى في مجموعها الى البحث عن الاموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة ، و ذلك بعد تحديد الحاجات التمويلية من خلال برامجها وخططها الاستثمارية ، وتمثل مهام الوظيفة المالية في كل من:
- التخطيط المالي: يعرف الاقتصاد الفرنسي هنري فايول بأنه يشمل التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد له. فالتخطيط المالي نوع من انواع التخطيط يركز على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة ، وكيفية استثمارها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار.
 - التنظيم المالي: يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ اهدافه بكفاءة ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي ، ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع لآخر ، تبعا لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه و درجة تعقيده.
 - الرقابة المالية: تتولى وظيفة الرقابة المالية تقييم اداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعة لغرض اكتشاف الانحرافات و تصحيحها للتأكيد من تنفيذها ، ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي ان يقوم بتصميم نظام للرقابة

المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعة ، لذلك تعتبر الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الاساسي هو الاشراف على الحسابات ، الى جانب مهام أخرى. (عبيدات، 1997).

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة السائدة والقائمة في المؤسسة بهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضع المالية للمؤسسة، يساعد في تسليط الضوء على بيان قوة إدارة المؤسسة ويستخدم للتخطيط الأعمال المستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ويسمح بالتعرف على الوضع الحقيقي للمؤسسة، ويساعد على اتخاذ القرارات السليمة في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

تهدف القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عموماً إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم، وتوفير المصادر المالية للمؤسسة هو أحد القرارات الجوهرية في الإدارة المالية، ذلك أنها تسعى دائماً إلى توفير هذه المصادر بأقل التكاليف مما ينعكس إيجاباً على قيمة المؤسسة.

أولاً: تعريف القرار المالي

القرار المالي هو القرار الذي يهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة، سواء كان يتعلق بالإستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح، ومن مميزات القرار المالي أنه ملزم للمؤسسة في غالبية الأحيان، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند إتخاذ هذا النوع من القرارات، بعض القرارات المالية تعتبر قرارات مصيرية قد تؤثر في نجاح المؤسسة وقدرتها على الإستثمار في السوق، تستغرق نتائج القرارات المالية زمناً طويلاً نسبياً حتى يتمكن التعرف عليها، مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل وإمكانية تداركه وهو مما يمكن الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية مرتفعة لإتخاذ هذا النوع من القرارات المالية (يوسف، 2016، صفحة 14).

ويعرف أيضاً القرار المالي على أنه "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وإمتلاك الأصول (طبيعية، مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الإستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة (لزغم، 2012، صفحة 14).

ثانيا: خصائص القرارات المالية وأهدافها

إن عملية إتخاذ القرارات المالية عدة أهداف وخصائص سنتطرق إليها فيما يلي:

1- خصائص القرارات المالية (السيد، 2000، صفحة 41):

من خصائص القرارات المالية مايلي:

- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة؛
- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديدي عند إتخاذ هذه القرارات؛
- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية؛
- إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر والفتنة واستغلال المعلومات إستغلالا عقلانيا.

2- أهداف القرارات المالية (رمضان، 1996، الصفحات 16-17):

يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في اتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والمهارات والصفات التي تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات ونظريا فإن القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح، وإذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليم في أي لحظة معينة حيث يكون خاطئ في أي لحظة أخرى.

لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن تدرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاتها، بل يوجه أيضا إلى توقيت هذه الأرباح، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يؤخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية وهو ما يتعامل مع التوقيت والخطر ليصبح الهدف هو تعظيم القيمة الحالية في المؤسسة وتنعكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حال تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية، لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو:

-دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة الحالية والمستقبلية أيضا؛

-تقييم هذه المعلومات والبيانات؛

-تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق بالاتخاذ القرار؛

-متابعة القرار.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا

سابقا وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة لتحقيقها وراء هذه القرارات وتتمثل في:

- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنشأة المماثل

والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر؛

- تحقيق سيولة نقدية كافية؛

- التشغيل وتحمل مصاريفه وأعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل؛

- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ.

المطلب الثاني: كيفية ترشيد القرار (النماذج، أساليب، فعاليات)

الأسلوب الكمي عبارة عن طريقة أو مسار لبناء محمودج يساعد متخذ القرار في تحليل المشكلة التي تعامل

معها رياضيا بهدف الوصول بهدف الوصول إلى الحل المناسب للمشكلة ومحاولة تطبيقها.

كما عرفت بأنها مجموعة الطرق والصيغ والمعدات والنماذج التي تساعد في حل المشطلات على أساس

عقلاني، وعرفت أيضا بأنها مجموعة الطرق والنماذج الرياضية التي من خلالها يتم إستيعاب كافة مفردات المشكلة

والتعبير عنها بواسطة معادلات أو متباينات رياضية كخطوة أولى نحو معالجتها وحلها.

مما سبق يمكن أن تستخلص أن الأساليب الكمية مصطلح يقوم على:

- علم التمثيل الرياضي المشاكل عملية اتخاذ القرار، وإيجاد طرق حل لهذه النماذج الرياضية؛

- عملية صنع القرار المبينة على المنهج العلمي تقوم على أساليب التحليل الكمي تساعد على التخصيص

الأمثل؛

- الموارد المؤسسة المتاحة على الاستخدامات البديلة من أجل تحقيق هدف معين؛

- الأساليب الكمية عبارة عن مجموعة من القواعد المنطقية والأساليب والطرق الرياضية التي تستخدم في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، وسميت بالأساليب الكمية لأنها تتناول دراسة المشكلات من جوانبها الكمية أي تلك الجوانب القابلة للقياس الكمي والتعبير عنها بالأرقام.

أولاً: نمذجة القرارات

تعد النمذجة (Modeling) محور اهتمام الأساليب الكمية حيث توفر اطارا عاما وشاملا لحل مشكلات اتخاذ بشكل خاص بطريقة منهجية منظمة فيما يسمى ببناء النموذج الذي هو التمثيل المكونات المشكلة أو النظام والعوامل البيئية المحيطة وأسلوب الربط بين المتغيرات، ويعرض النموذج بعض الاستفسارات التي تحيط بالمشكلة أو النظام " (الآلوسي، 2002، صفحة 8).

ان عملية اتخاذ القرار في الأساليب الكمية تتكون من بناء نموذج القرار ثم حله لتحديد القرار الأمثل، ويعرف النموذج على أنه دالة هدف وقيود يعبر عنها بوحدة متغيرات (بدائل) قرار المشكلة (طه، 1996، صفحة 22). نمذجة القرارات يمكن تعريفها بأنها: "أسلوب علمي للتوصل إلى القرار الإداري، كما يمكننا تعريفها بأنها تمثيل (رياضي عادة السيناريو أو حوار احدي المشكلات التطبيقية أو لبيئتها. (وآخرون، 2007، صفحة 22)" يجب التفكير في نموذج القرار على أنه مجرد أداة لتلخيص مشكلة القرار، بطريقة تسمح بتعريف وتقييم منظم لكل بدائل القرار في المشكلة، وبالتالي يتم التوصل إلى القرار من خلال اختيار البديل الذي ثم الحكم عليه على أنه الأفضل من ضمن كل البدائل المتاحة (طه، 1996، صفحة 18).

حيث يجب أن يشتمل نموذج القرار على ثلاثة عناصر وهي (طه، 1996، صفحة 22):

- بدائل القرار التي سيتم الاختيار من بينها:

- قيود لاستبعاد البدائل غير الممكنة.

- مقياس أو معيار التقييم، ومن ثم ترتيب البدائل الممكنة.

مما مل بجد ان الأساليب الكمية أصبحت في الوقت الحاضر بمثابة الركيزة المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن التحليلات الكمية التي ترتبط بشكل أو بآخر بالأساليب والمعايير الكمية تعتبر ضرورة حيوية من ضرورات الصورة والترشيد لكافة القرارات، فلكي يكون القرار رشيدا لا بد وأن يكون مبنيا على المؤشرات المستنبطة من التحليلات الكمية من خلال تسخير معايير تقييم الأداء

المختلفة وأساليب التحليل الكمي وتوظيف المعايير والنماذج الرياضية التي بموجبها استقراء النشاطات في المستقبل القريب.

أنواع الأساليب:

إن مبدأ الترشيد لأي عملية اتخاذ القرار يجب أن تتم على أساس علمي مدروس في أن العشوائية والحدس في اتخاذ القرار تعتبر غير مقبولة بشكل عام إضافة إلى أنها لم تعد مناسبة بشكل قاطع بسبب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي حدثت، وما ترتب عن ذلك من تعقيد وصعوبات صعبت بشكل كبير من عملية اتخاذ القرارات، ولهذا لا بد من دام منهج علمي يقوم على الأساليب الكمية لترشيد عملية اتخاذ القرارات ان هذه الأساليب الكمية تقع تحت تسميات ب أدبيات المنهج الكمي والتي يمكن تقسيمها الى: (الفضل، 2004، الصفحات 22-

(24)

- الأساليب الاحصائية
 - أسلوب الارتباط
 - أسلوب الانحدار
 - نماذج التوقع؛
 - المقاييس والاختبارات الاحصائية.
- نماذج بحوث العمليات:
 - البرمجة الخطية؛
 - البرمجة الديناميكية؛
 - نظرية المباريات؛
 - نماذج الانتظار؛
 - سلاسل ماركوف؛
 - شبكات الأعمال.

المطلب الثالث: التحليل المالي في قرارات التمويل

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتوجب على الإدارة المالية اتخاذها كي تضمن المؤسسة الاستثمار في النجاح.

1 مفهوم قرار التمويل

وتدور هذه المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحول تحديد المزيج الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة أي أن هذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغها وكيفية الحصول عليها (المغربي، 2018، صفحة 62).

2 مصادر التمويل:

يمكن تلخيصها في 3 عناصر (شاهين، 2017، صفحة 35):

1-2 مصادر التمويل قصيرة الأجل:

تنقسم بدورها إلى الائتمان المصرفي والائتمان التجاري وتقوم البنوك التجارية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها التجارية.

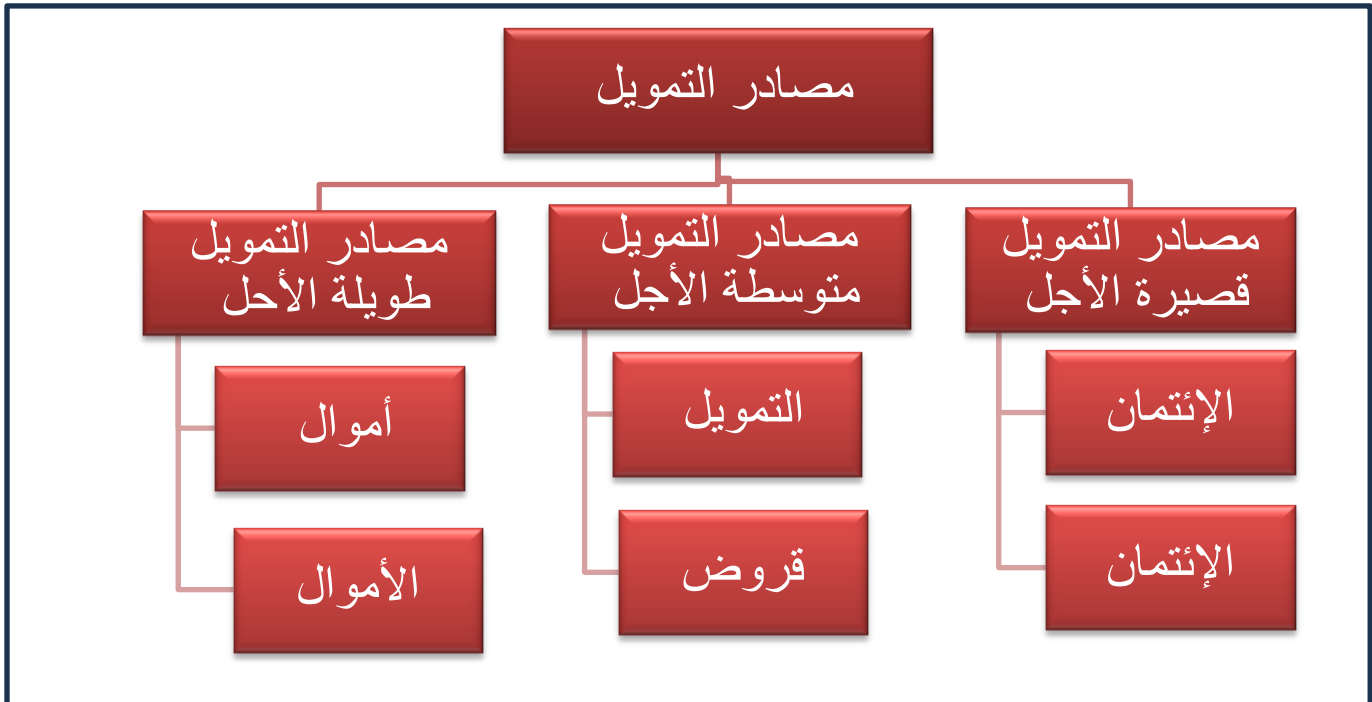
2-2 مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن 10 سنوات وهذا النوع من القروض ينقسم إلى قروض مباشرة و التمويل بالاستئجار.

3-2 مصادر التمويل طويلة الأجل:

تتمثل في أموال الملكية والأموال المقترضة. ويمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي:

الشكل (1-2): مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة فهو دراسة تفصيلية للقوائم المالية وفهمها من أجل الوصول إلى معرف الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، فالتحليل المالي يهتم كثيرا بعملية تقييم الأداء ومن ثم اتخاذ القرارات المالية، ومن خلال ذلك باستعانة من مجموعة من الأدوات والمؤشرات التي تساعد في تشخيص الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة.

اعتمد التحليل المالي الساكن في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال بالإضافة إلى تحليل الخزينة. ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن وضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بالأدوات التحليل الديناميكي. بعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل الديناميكي جدول التمويل الذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق التمويل، قائمة التدفقات النقدية لتبين الحجم الحقيقي للنقدية.

القرارات في المؤسسة الاقتصادية هي قرارات المالية التي تحدد مصادر الأموال والتي تستخدم في التمويل، فاتخاذ القرار هي جوهر من العملية الإدارية، فهي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج وبأقل التكاليف الممكنة.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لمؤسسة

توزيع الكهرباء والغاز-الأغواط-

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري في الفصل الأول والمتعلق بالتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء المؤسسة، والتعرف على الوضع المالي لها، من خلال هذا الفصل سيتم إسقاط النظري على الجانب التطبيقي، بالاعتماد على الوثائق رسمية مقدمة من طرف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بالأغواط باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي محاولة التعرف على حقيقة الوضع المالي لها ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية، وذلك باستخدام المؤشرات المالية، ومن أجل القيام بالدراسة سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز - الاغواط -

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز - الاغواط -

سيتم في هذا المبحث التعرف على مؤسسة محل الدراسة و المعروفة لدى العامة بشركة سونلغاز (SONELGAZ) من خلال التعريف بها و نشأتها و عرض هيكلها التنظيمي كذا تطورها التاريخي إلى غاية اعتبارها مجموعة من المؤسسات و اعتبارها شركة قابضة

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سونلغاز

تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز " سونلغاز " من أهم الشركات الاقتصادية على المستوى الوطني حيث يمتد نشاطها على كامل التراب الوطني عن طريق مراكز و وكالات التوزيع المنتشرة عبر كل الولايات و البلديات و القرى , و هذا ما يسمح لها أن تكون من الشركات الرائدة و التي تمثل البنية الأساسية للاقتصاد الوطني .

أولا: نشأة المجموعة القابضة سونلغاز

لقد ظهرت المؤسسة للوجود قبل استقلال الدولة الجزائرية مما أكسبها طابعا تاريخيا خاصة، وقد عرفت المؤسسة عدة محطات و مناسبات أحدثت عليها تغيرات جذرية إلى غاية اليوم. و لا يسعنا في هذا الإطار إلا ذكر مختلف هذه المراحل على النحو التالي:

- 1- **مرحلة (1947/1944) :** لقد نشأت المؤسسة لأول مرة سنة 1944 من طرف الإدارة الفرنسية التي كانت تقوم بتسييرها . أين كان الجزائريون مجرد عمال بسطاء مقابل أجر زهيد و بقيت على هذا الحال إلى غاية سنة 1947 حيث أصبحت محتكرة من طرف المعمر الفرنسي LE BON و لقد كان يقتصر على إنتاج الكهرباء فقط دون الغاز واستعمال الفحم كمولد لإنتاج الكهرباء.
- 2- **مرحلة (1947 / 1969) :** ظهرت أول نواة لمؤسسة سونلغاز تحت اسم "كهرباء و غاز الجزائر" EGA والتي تجمع بين إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز الطبيعي في 05 جويلية 1947.
- 3- **مرحلة (1991/1969):** و تبدأ تحديدا بتاريخ 28 جويلية 1969 أي بتاريخ تأميم مؤسسة سونلغاز و هذا بموجب الأمر 69/54 المؤرخ في 29 جويلية 1969 و الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 01 أوت 1969 لحل مؤسسة EGA و تأسيس الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز.
- 4- **مرحلة (2004/1991) :** في شهر ديسمبر 1991 غيرت سونلغاز من تابعها القانوني لتصبح " المؤسسة العمومية " ذات الطابع الصناعي و التجاري سونلغاز EPIC و بدأت المؤسسة تمارس أعمالها بصفة عادية و ترجع هذه التغيرات للأسباب الآتية:

- تسهيل تقديم الخدمات للزبون و الاعتماد على التمويل الذاتي.
- إدارة المؤسسة في التحكم في مبيعاتها (تغيير السياسة التجارية.

بذلك أصبحت تقوم بموجب ما خوله لها القانون بإنتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و توزيعها عبر شبكات كهربائية إلى مختلف المستهلكين عاديين أو صناعيين بالإضافة إلى توزيع الغاز الطبيعي عبر القنوات إلى جميع المشتركين كما تعتبر شركة سونلغاز من الشركات الاستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة نظرا لما تقدمه من خدمات حيوية للمجتمع.

5- **مرحلة 2004** : تميزت بنشاط كثيف على جميع الأصعدة فشهدت تحويل الشركة طبقا للقرارات الرسمية التي اتخذت و طبقت لتسيير الشركة , و لقد انطلقت إعادة الهيكلة و التوزيع في جويلية 2004 وتم فيها ميلاد أربع مديريات عامة تقوم على شؤون التوزيع و تعمل بتوفير أحسن الظروف لتحويل إلى فروع ابتداء من 2006, و تتمتع هذه المديريات باستقلالية واسعة في المهام و القرارات و مهام التوجيه و المراقبة التي تحظى بها مجلس الإدارة فهم يساعدونها في مهامها .

6- **مرحلة 2005** : وما بعدها برزت الشركة في هذه السنة من خلال نشاطها الكثيف مما يستدعي رفع التحديات كي تعزز إنجازات المجتمع و ذلك بإعادة هيكلة التوزيع الذي يمثل الرهان الأكبر لهذه السنة , لذلك يجب تحقيقه إلى مهمة الخدمة العمومية التي يضمنها الموزعون و الفوز بهذه المهمة و التطبيق الجيد لبرنامج التنمية وأن استثمارية 2005 فريدة من نوعها لذا تكتسب أهمية قصوى بالنظر إلى نوعية الخدمات و التسيير بصورة عامة.

ثانيا : التعريف بالمجموعة القابضة سونلغاز

انتقلت سونلغاز من شركة متكاملة رأسيا إلى شركة قابضة تدير مجموعة صناعية متعددة الشركات و لعبت سونلغاز دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد , بحيث تتناسب مساهمتها في تنفيذ سياسة الطاقة الوطنية مع البرامج الرئيسية المنفذة¹ من حيث توصيل الكهرباء الريفية، و توزيع الكهرباء و الغاز بصفة عامة ليرتفع معدل تغطية الكهرباء إلى 99.4% و معدل تغلغل الغاز إلى 62%¹ و تتكون مجموعة سونلغاز من 16 شركة تدار مباشرة من قبل الشركة القابضة , 18 شركة في مشاريع مشتركة مع فروع المجموع نفسها و 10 شركات في مشاريع مشتركة مع الطرف الثالث من خارج المجموعة¹ و تقوم شركاتها الفرعية الأساسية بإنتاج و نقل و توزيع الكهرباء و كذلك نقل و توزيع

¹ تم الاطلاع عليه يوم 26 / 03 / 2024 <https://www.sonelgaz.dz/ar>

الغاز عن طريق خطوط الأنابيب , و تعتبر الشركات التابعة لها المسؤولة المباشر عن بناء البنية التحتية للكهرباء و الغاز , و تمتلك شركات خدماتية تابعة لها بشكل رئيسي في مجالات تصنيع و صيانة معدات الطاقة ' و توزيع المعدات الكهربائية و الغازية , و النقل و المناولة و غيرها .

تدير شركة سونلغاز القابضة باستقلالية ' أين تقوم بتطوير و تنفيذ استراتيجية التنمية للمجموعة ككل , وكذلك السياسة الموارد البشرية , كما تعمل على حشد تمويل كبير لتطوير و تعزيز البنية التحتية للكهرباء و الغاز, و تأمل بأن يتيح لها السوق الإفريقية مزدهر فرصة تصدير الخبرة الفنية لشركاتها التابعة ' خاصة في مالي و ليبيا و موريتانيا و السودان و في ظل ما سبق يمكن تقديم الشكل الموالي الذي يظهر مختلف الفروع و الشركات التابعة لها.

ثالثا: التعريف بمديرية التوزيع سونلغاز بالأغواط

تعتبر مديرية التوزيع بالأغواط صورة مصغرة لمديرية التوزيع المركزية لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في مجال أصغر و بصلاحيات أقل , و المتمثلة في أعمال التوزيع و استغلال الشبكات و تسييرها طبقا لبرامج و خطط مسطرة من قبل منطقة التوزيع التي تقع المديرية تحت مسؤوليتها.

➤ الشكل (1-2) : جميع فروع و شركات مجمع سونلغاز

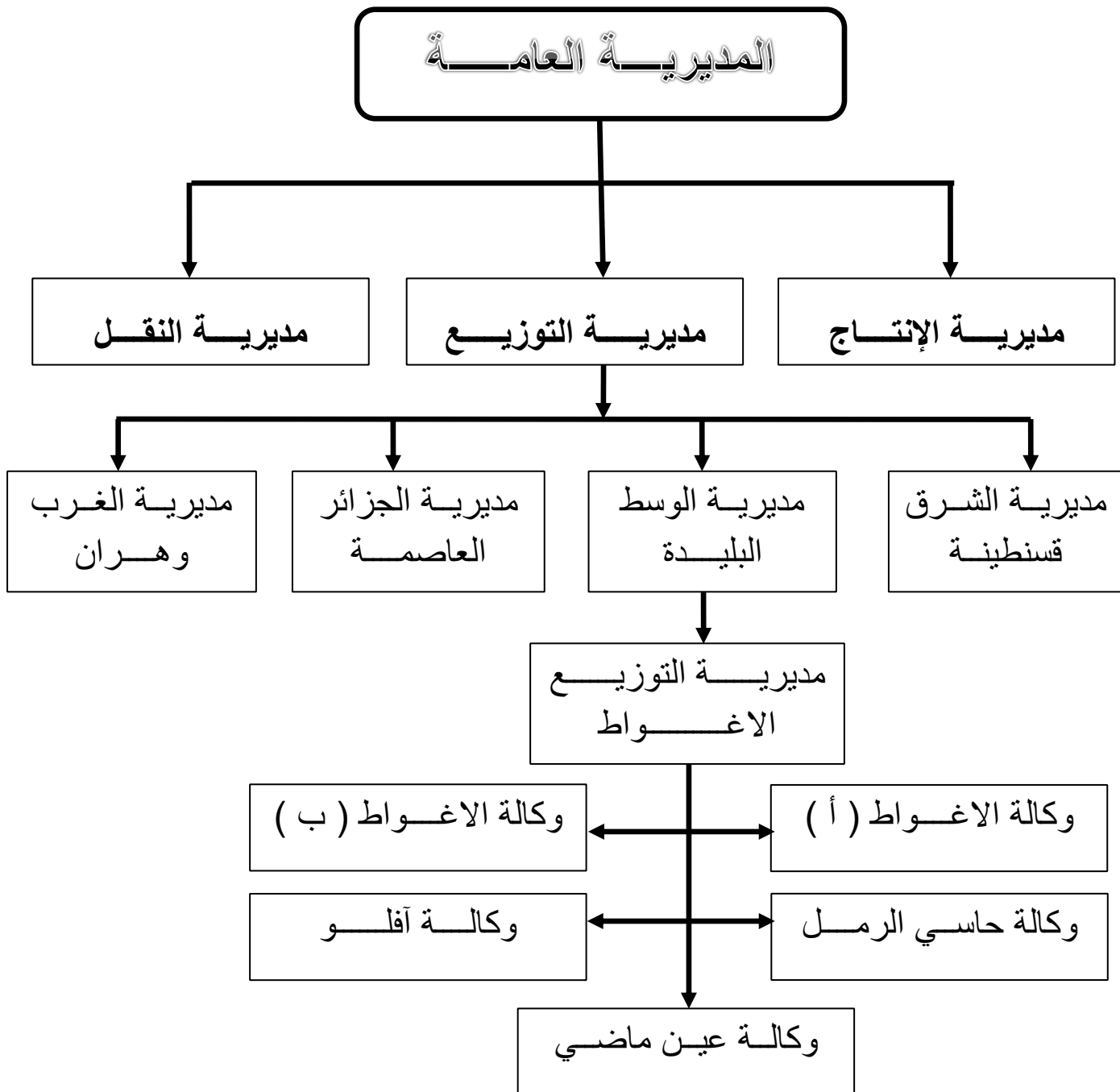


المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهام المديرية العملياتية

أولاً: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز

تم انشاء مركز جديد (للمديرية) سنة 1988 الكائن بشارع الدكتور سعدان , الذي يتربع على مساحة تقدر ب 1200 م يضم المركز 410 عامل ,و تتفرع مديرية التوزيع بالأغواط إلى أربع وكالات وهي (وكالة الاغواط " أ " وكالة الأغواط " ب " وكالة افلو وكالة حاسي الرمل) كما يضم المركز عدة مصالح و فروع تهتم كل منها بجانب معين كتنسيق المشتركين و دراسة المشاريع .

➤ الشكل (2-2) : موقع مديرية التوزيع الاغواط في الخارطة التنظيمية للمديرية العامة



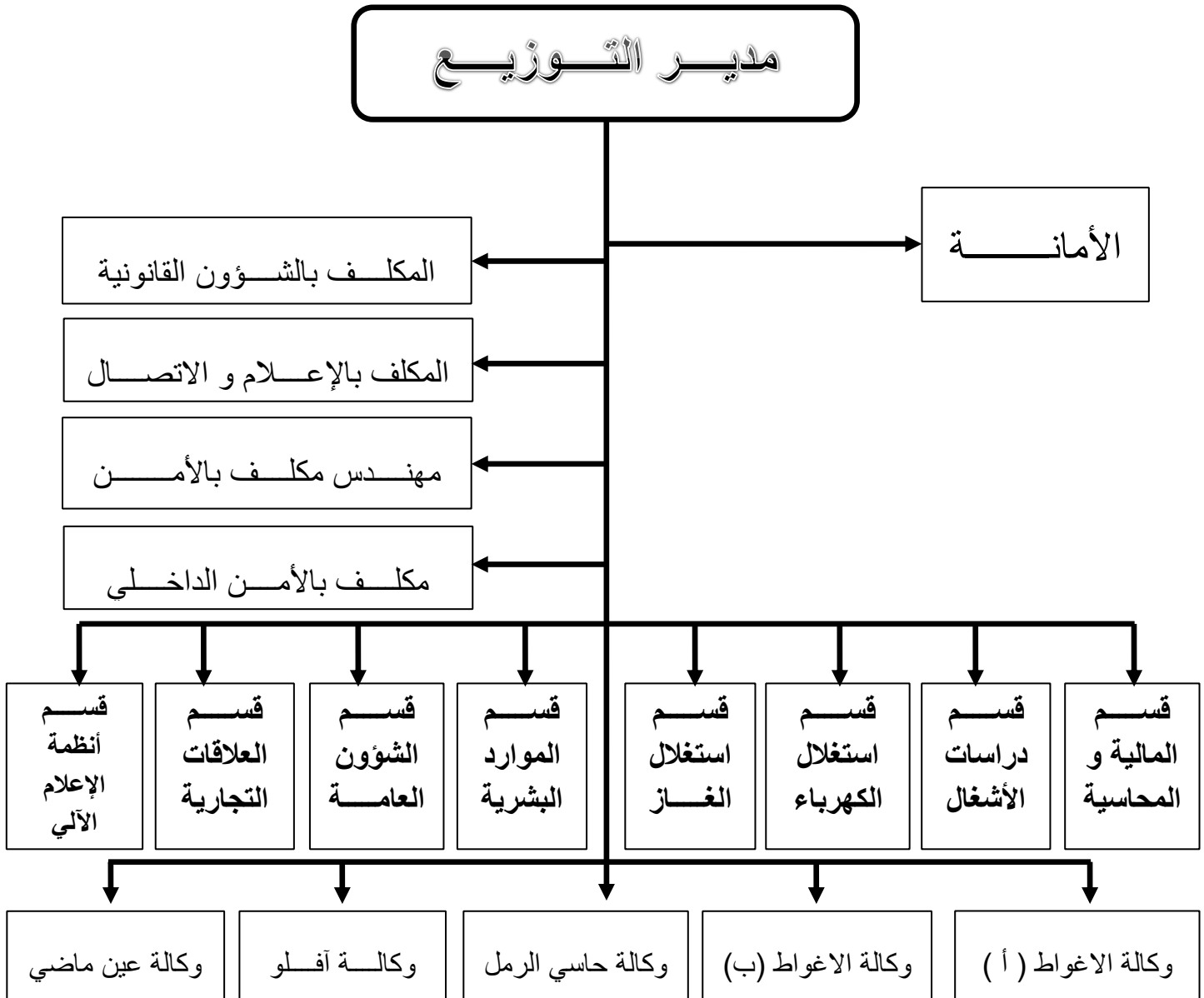
المصدر : من إعداد الطالبة عن رئيس مصلحة الميزانية و مراقبة تسيير - سونلغاز الاغواط -

- ❖ البطاقة الفنية لمديرية التوزيع بالأغواط
- ✓ الشكل القانوني شركة ذات أسهم.
- ✓ المقر الجامعي: شارع الدكتور سعدان - الأغواط .
- ✓ الهاتف : 029.93.11.66.67
- ✓ الفاكس : 029.93.10.90.04
- ✓ الجنسية : جزائرية.
- ✓ النشاط الرئيسي : توزيع الكهرباء و الغاز.
- ✓ راس مالها 150 مليار دينار (150.000.000.000) موزع على 150 ألف سهم (150.000) قيمة كل سهم مليون دينار (1000.000) .
- ✓ العامل : 410 عامل.
- ✓ وكالة الاغواط " أ " .
- ✓ وكالة الاغواط " ب " .
- ✓ وكالة آفلو .
- ✓ وكالة حاسي الرمل.
- ✓ وكالة عين ماضي.

ثانيا : مهام مؤسسة سونلغاز

يعمل مركز التوزيع بالاغواط تحت وصاية المديرية العامة بالبلدية ، و التي تسيير بتوجيهات من مديرية التوزيع ، وتضم مديرية التوزيع بالاغواط 410 عامل بما فيهم عمال الوكالات التابعة لها، يشرف على المديرية مدير المسئول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير و تنظيم المركز حيث يقوم بالسهر على المتابعة و الإشراف و التنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمركز عن طريق توجيهاته و تعليماته التي يوجهها إلى رؤساء المصالح .

➤ الشكل (2 - 3) : الخارطة التنظيمية لمديرية التوزيع بالأغواط



المصدر : من إعداد الطالبة عن رئيس مصلحة الميزانية و مراقبة تسيير سونلغاز الأغواط

❖ لمهام الموكلة لمديرية التوزيع بالأغواط

لدى مؤسسة التوزيع بالأغواط على غرار جميع مؤسسات التوزيع على مستوى الوطن وثيقة سنوية المسماة " عقد التسيير " Contrat de gestion و التي تعتبر تعهد يلتزم به مدير التوزيع بالعمل على تحقيق الأهداف المسطرة له من طرف المديرية العامة , فمن خلال هذه المهمة الأخيرة , يمكن أن نلاحظ أن نمط التسيير داخل مؤسسة سونلغاز يتمثل في طريقة تسيير الإدارة.

- ✓ متابعة ملفات الزبائن .
- ✓ قطع وإعادة التموين بالكهرباء و الغاز.
- ✓ معاينة إعدادات الاستهلاك.
- ✓ متابعة تحصيل فواتير الدفع.
- ✓ إنجاز أشغال الربط البسيط من المنبع إلى العمود.
- ✓ متابعة و صيانة شبكة الكهرباء و الغاز.
- ✓ الرضا بأحسن الشروط المتعلقة بالثمن و مواعيد الطلب لإيصال الزبائن.
- ✓ ضمان التسيير الجيد و الجيد و تطوير القنوات MT/ BT (تردد منخفض / تردد متوسط) و تثبيت الملحقات.
- ✓ تطوير القنوات MP / BP (ضغط منخفض / ضغط متوسط) و تثبيت الملحقات.
- ✓ ضمان تسيير و تطوير الموارد البشرية و الإمكانيات المادية و الضرورية.
- ✓ ضمان أمن الأشخاص و الممتلكات بالموازاة مع أنشطة التوزيع.
- ✓ ضمان حضور سونلغاز على المستوى المحلي.
- ✓ الاستمتاع الى الانشغالات الزبائن (فتح خط هاتفي أخضر للرد على استعلامات الزبائن).

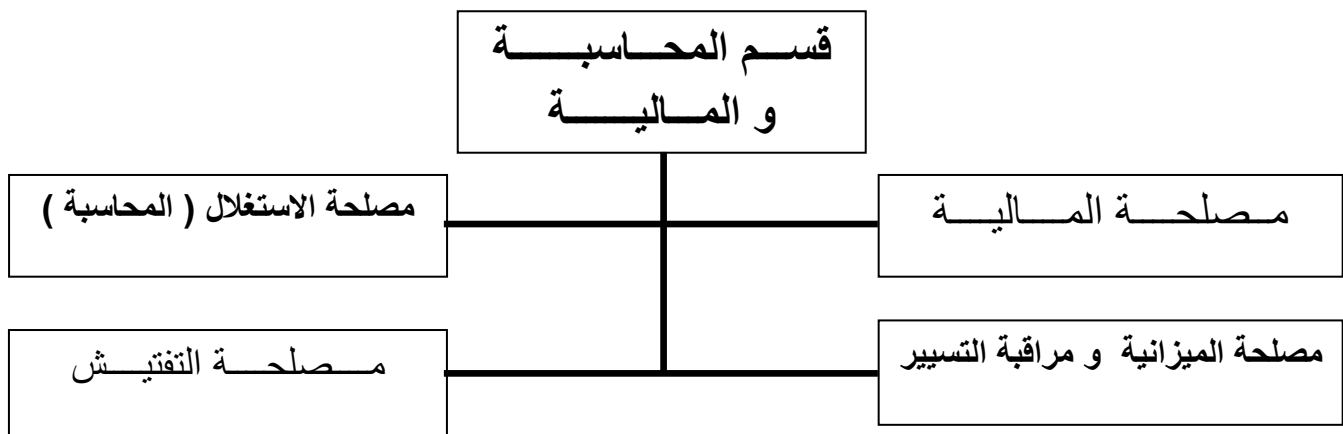
ثالثا: التعرف بمصلحة المالية و المحاسبة و مهامها

إن موضوع الدراسة التي أقوم بها يتطلب عليا الاتصال بمسؤولي و موظفي قسم المحاسبة و المالية للمديرية، انطلاقا من فكرة أن الحصول على القوائم المالية و المحاسبية و كذا مختلف التقارير المساعدة ستكون من هذا القسم، لهذا وجب علينا التركيز في هذا الفرع على أنشطة و مهام هذا القسم و تحديد مكانته في الهيكل التنظيمي و كذا مكوناته و فروعته.

❖ التعريف بقسم المالية و المحاسبة:

يكتسب قسم المالية و المحاسبة أهمية بالغة في أي مؤسسة مهما كان طابعها صناعي او تجاري فهو يعتبر العصب الرئيسي و الحساس , و ذلك لأن السير الحسن و المنظم لهذا القسم يعكس مدى دقة سير هذه المؤسسة.

➤ الشكل (2- 4): الخارطة التنظيمية لقسم المحاسبة و المالية لمديرية التوزيع بالأغواط



المصدر: من إعداد الطالبة عن رئيس مصلحة مصلحة الميزانية و المراقبة و تسيير سونلغاز الاغواط

❖ مهام قسم المحاسبة و المالية

1- مصلحة المالية : و تتمثل مهامها في :

- ✓ ضمان القواعد اللامركزية.
- ✓ متابعة الحسابات الخزينة و مراقبة حساب البنكي و .ح .ج .ب.
- ✓ تتوقع الاحتياطات الخزينة على المدى الطويل.
- ✓ متابعة القواعد السوق (تسيير الالتزامات).
- ✓ مركزية الصندوق.
- ✓ توثيق و نشر الحالات اليومية للخزينة.
- ✓ ارسال التقارير اليومية خاصة بالتسيير لمصلحة الاستغلال DFC للمحاسبة.

2- مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير : و تتمثل مهامها في :

- ✓ متابعة الميزانية السنوية لمديرية التوزيع.
- ✓ تحقيق من جدول تحلل النشاط.
- ✓ إتباع المعايير الامتياز و العلاقات مع CREG .

3- مصلحة الاستغلال (المحاسبة): و تتمثل مهامها في :

- ✓ استنتاج النتائج المحاسبية لمديرية التوزيع.
- ✓ تبرير ضمان الشفافية في الحسابات.
- ✓ ضمان النشاطات الضريبية اللامركزية.
- ✓ استعمال عقد الملكية.
- ✓ ضمان الاتصال مع مختلف المحاسبين المركزيين.
- ✓ مراقبة الوسائل الشخصية أو الخارجية بمختلف أنواع الجرد مخزون، المستعمل، الزبون.

4- مصلحة التفتيش : هذه المصلحة مسؤولة عن الامتثال لنقل الأنشطة و إدارتها في المعايير التنظيمية المطلوب و

تعمل على تسيير العمل، تسيير الزبون، تقريب الحسابات، احترام الإجراءات، مراقبة الصندوق.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بالأغواط بواسطة أدوات التحليل المالي

المطلب الأول : تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي :

- انطلاقا من الميزانيات المالية لفترة (2021/2022) سيتم بناء الميزانية المختصرة و الوظيفية وتحليلها و مقارنتها بواسطة مؤشرات التحليل المالي.

➤ الجدول (1-1): الميزانية المختصرة لسنة (2021 / 2022) من جانب الأصول

2022		2021		الأصول
النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	
60,16	16 405 242 597 ,76	78,85	15354 541 765,88	الأصول الثابتة
39,83	10 863 704 742 ,03	21,14	4 117 590 383,80	الأصول المتداولة
32,47	8 854 010 657 ,81	15,54	3027 114 523 ,34	• للاستغلال
6,72	1833 333 226 ,23	4,94	967 446 070,44	• خارج الاستغلال
0,64	176 360 857 ,99	0,63	123 029 790,02	• الخزينة
99,99	27 269 129 339 ,79	99,99	19 472 132 149 ,68	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة (2021 / 2022)

➤ الجدول (1-2): الميزانية المختصرة لسنة (2021 / 2022) من جانب الخصوم

2022		2021		الخصوم
النسب %	المبالغ	النسب %	المبالغ	
57,74	15 747 837 655 ,68	81,15	15 802 654 726 ,03	الأموال الدائمة
43,59	11 886 787 598 ,92	62,23	12 117 850 921 ,40	• الأموال الخاصة
14,15	3 861 050 056 ,76	18,92	3 684 803 804 ,63	• ديون طويلة الأجل
42,25	11 521 291 684 ,11	18,84	3 669 477 423 ,65	الخصوم المتداولة
8,10	2 206 716 354 ,74	4,27	832 235 357 ,06	• للاستغلال
34,15	9 314 575 329 ,37	14,57	2 837 242 066 ,59	• خارج الاستغلال
0	0,00	0	0,00	الخبزينة
99,99	27 269 129 339 ,79	99,99	19 472 132 149 ,68	المجموع

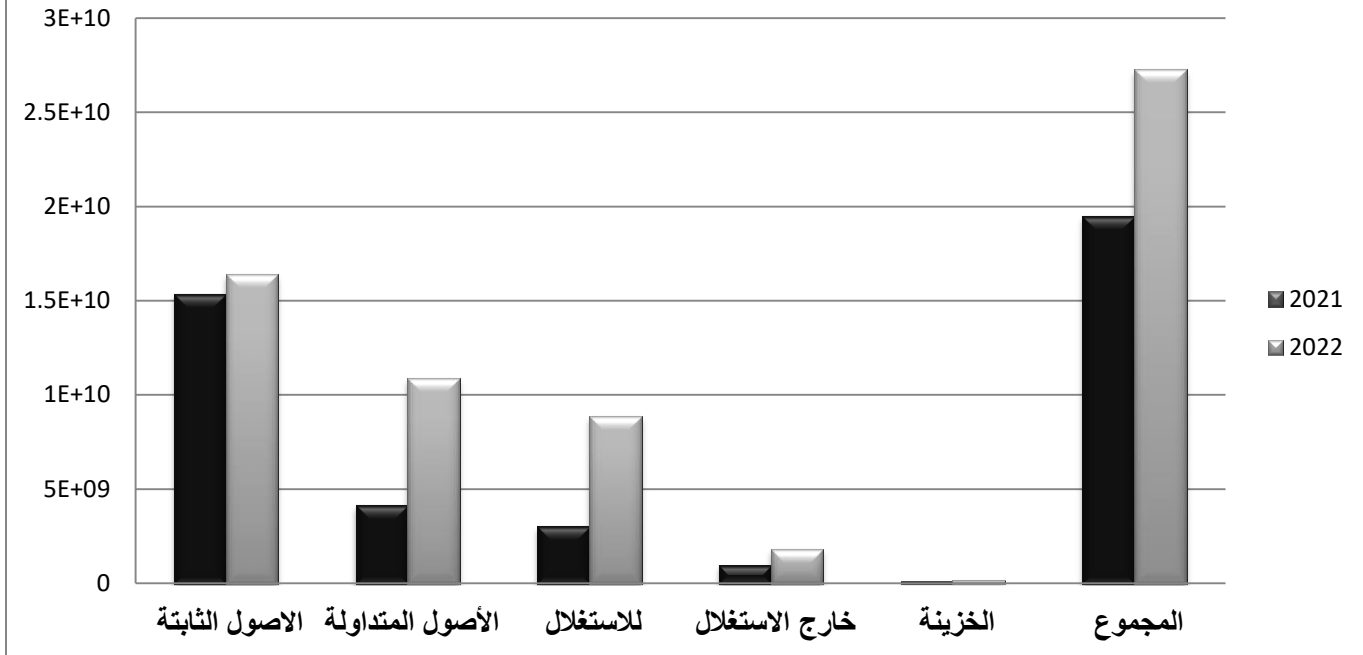
المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة (2021 / 2022)

➤ الجدول (1-3): الميزانية الوظيفية لسنة (2021/2022)

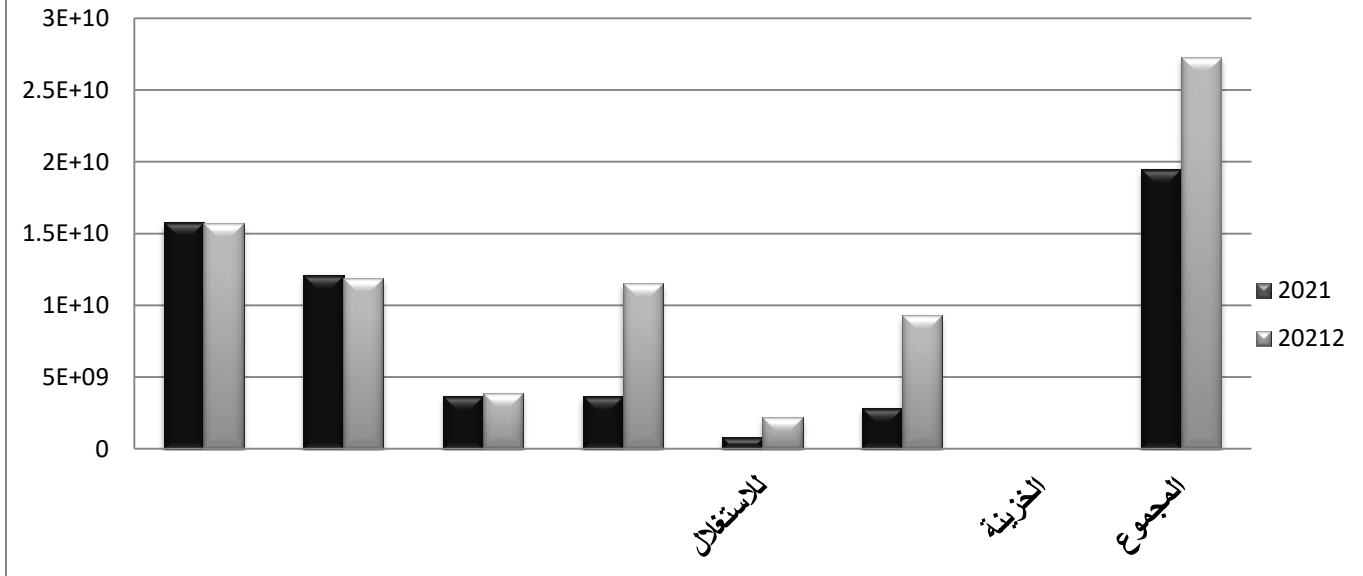
2022	2021	الموارد	2022	2021	الإستخدامات
27 457 327 469,63	15 802 654 726 ,03	الموارد الثابتة	27 414 216 309,49	15354 541 765,88	الإستخدامات الثابتة
2 206 716 354,74	832 235 357 ,06	للاستغلال	9 548 485 777,76	3 027 114 523 ,34	للاستغلال
9 314 575 329,37	2 837 242 066 ,59	خارج الاستغلال	1 838 934 991,43	967 446 070,44	خارج الاستغلال
0,00	0,00	الخبزينة	176 982 075,06	123 029 790,02	الخبزينة
38 978 619 153 ,74	19 472 132 149 ,68	المجموع	38 978 619 153 ,74	19 472 132149,68	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لسنة (2021 / 2022)

الشكل (6-2): أعمدة بيانية تمثل الاصول (2021/2022)



الشكل (5-2): اعمدة بيانية تمثل الخصوم للفترة (2021/2022)



- من خلال الجداول أعلاه نلاحظ أن الأصول الثابتة (الإستخدامات الثابتة) لمؤسسة سونلغاز خلال سنتي محل الدراسة (2022/2021) أكبر من الأصول المتداولة و هذا يفسر على أن المؤسسة تجدد تسيبائها باستمرار. وكذلك نلاحظ نسبة قيم الأصول المتداولة للاستغلال أكبر من قيمة الخزينة (القيم الجاهزة) يدل ذلك على أن المؤسسة لا تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة التي لا تعتبر ذات فائدة من وجودها لمدة طويلة بل تقوم باستغلال سيولتها و الاستخدام الأمثل للموارد المالية قصيرة الأجل .

أما في جانب الخصوم نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة ديون طويلة الأجل وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على ديونها طويلة الأجل لتمويل أصولها.

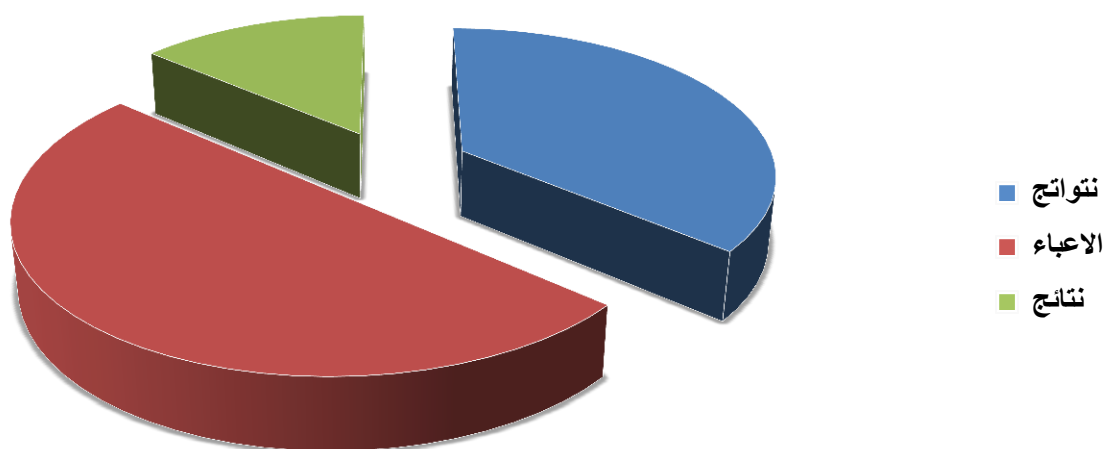
➤ الجدول (1-4) : يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز خلال فترة (2022/2021)

2022	2021	
6 406 003 291 ,62	6 009 058 352 ,34	رقم الأعمال
0,00	0.00	إعانات الاستغلال
6 406 003 291 ,62	6 009 058 352 ,34	الإنتاج للسنة المالية
-73 425 856,24	-165 410 371,62	المشتريات المستهلكة
-276 469 699,74	-268 050 871,99	الخدمات الخارجية في إنتاج الطاقة
-3 872 626 094,57	-5 914 361 087,28	الاستهلاك للسنة المالية
2 533 377 197,05	94 697 265,06	القيمة المضافة
-1 391 502 063,59	-1 118 660 816,41	أعباء المستخدمين
-82 266 442,00	-112 863 611,33	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
1 059 608 691,46	-1 136 827 162,68	إجمالي الفائض الإجمالي للاستغلال
253 851 216 ,20	194 296 369,06	المنتجات العملياتية الأخرى
-24 372 444 ,13	-16 439 414,37	الأعباء العملياتية الأخرى
- 1 072 489 891,33	-1 429 246 690,56	مخصصات الاهتلاك و المؤونات
880 332 639,19	28 391 276,49	استرجاع عن خسائر قيمة و مؤونات

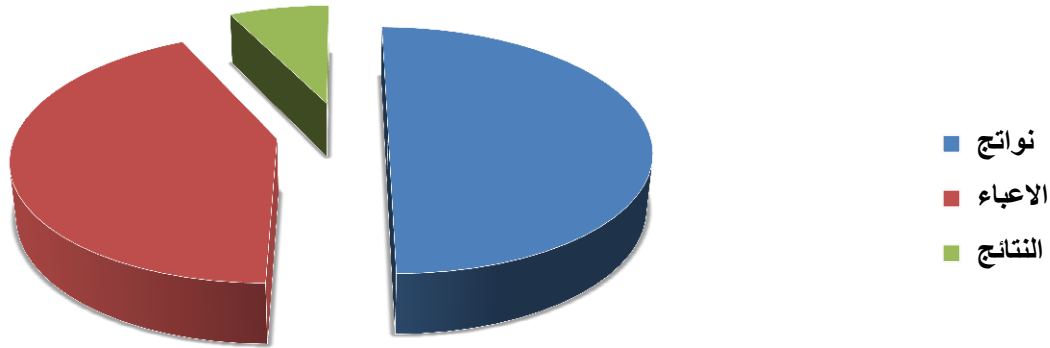
-1 096 930 211,39	-2 359 825 622,06	النتيجة العمليانية
0,00	0,00	المنتوجات المالية
0,00	0,00	الاعباء المالية
-1 096 930 211,39	-2 359 825 622,06	النتيجة المالية
0,00	0,00	الضرائب المستحقة
0,00	0,00	ضريبة الدخل الأخرى
7 540 176 773 ,66	6 213 601 432,17	أجمالي منتجات من الأنشطة الأخرى
-6 443246562,27	-8 591 427 054 ,23	إجمالي الأعباء من الأنشطة العادية
1 096 930 211,39	-2 359 825 622,06	الدخل الصافي من الأنشطة العادية
1 096 930 211,39	-2 359 825 622,06	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية (2022/2021)

الشكل رقم (2-7) : دائرة نسبية تمثل مجموع الاعباء والايرادات و النواتج لسنة 2021



الشكل رقم (2-8) : دائرة نسبية تمثل مجموع الاعباء و الايرادات و النواتج لسنة 2022



1- إيرادات المؤسسة : إن ما يمكن استنتاجه من ملاحظات من جدول حسابات النتائج

و التمثيل البياني أن المؤسسة تحقق مجموعة من الإيرادات المتمثلة بالخصوص في رقم الأعمال الذي هو معتبر مما أثر في منتوجات السنة المالية و تبقى المنتوجات العمليات الأخرى و الاسترجاعات ضعيفة جدا بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات وأهم ملاحظة هو وجود قيم سالبة لحساب النتيجة المالية و الذي يكون له أثر سلبي على الوضعية المالية أو الهيكل المالي لمؤسسة سونلغاز في الأجل القصير أو الطويل.

2- مصاريف و تكاليف المؤسسة : إن الأعباء التي تحملتها مؤسسة سونلغاز بالأغواط في سنة 2021

جد كبيرة مقارنة بالإيرادات المحققة، مما أثر على نشاطاتها المالية و الاقتصادية أما في سنة 2022 تراجعت نسبة الأعباء مما أدى ارتفاع الإيرادات.

3- نتائج المؤسسة: بناء على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز نلاحظ أن النتائج المالية سلبية في سنة 2021 و هذا راجع الى ارتفاع النفقات و التكاليف التي تجاوزت الإيرادات و بالتالي يكون لها أثر سلبي على الوضعية المالية للمؤسسة أما في سنة 2022 انخفضت التكاليف و زادت الإيرادات.

• تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

4- رأس مال العامل FR :

من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة - الاصول الثابتة

البيان / السنوات	2021	2022
الأموال الدائمة	15 802 654 726,03	17747837655,68
الأصول الثابتة	15 345 541 765,88	16405424597,76
FR	448112960,15	- 657586942,08

من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

البيان / السنوات	2021	2022
الاصول المتداولة	4117590383,80	10863704742,03
الاصول الثابتة	366477423,65	11521291684,11
FR	3751112960,15	- 657586942,08

تبين أن رأس المال العامل كان موجب خلال سنة 2021 وهذا يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل و يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها . أما في سنة 2022 فنلاحظه سالب و هذا ما يدل على أنها تواجه صعوبات في تسديد ديونها.

5- رأس مال العامل الصافي FRNG:

$$FRNG = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

البيان / السنوات	2021	2022
الموارد الثابتة	15 802 654 726,03	27457327469.63
الاستخدامات الثابتة	15 345 541 765,88	27 414 216 309,49
FRNG	448112960,15	43 111 160,14

من خلال الجدول أعلاه نجد أن رأس مال العامل الصافي كان موجب خلال السنتين (2022/2021) و هذا ما يدل على أن المؤسسة تغطي جميع الاستخدامات الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة كما يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

6- احتياجات رأس المال العامل BFR:

$$BFR = \text{احتياج رأس مال العامل للاستغلال} + \text{احتياج رأس مال خارج الاستغلال}$$

6-1 احتياج رأس مال العامل للاستغلال BFR ex:

البيان / السنوات	2021	2022
الاصول متداولة للاستغلال	967446070,44	1838934991,43
خصوم متداولة للاستغلال	832235357,06	2206716354,74

7341769423,29	2194879166,28	BFRex
---------------	---------------	--------------

2-6 احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال BFR hex:

2022	2021	البيان / السنوات
9548485777,76	1838934991,43	اصول متداولة خارج الاستغلال
9314575329,37	2837242066,59	خصوم متداولة خارج الاستغلال
- 7475640337,94	- 1869795996,15	BFRhex

ومنه نجد

2022	2021	البيان / السنوات
7341769423,29	2194879166,28	BFRex
- 7475640337,94	- 1869795996,15	BFRhex
- 133870914,92	325083170,13	BFR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياجات رأس العامل الصافي كانت موجب لسنة 2021 و هذا ما يدل على أن المؤسسة تحتاج لدورة استغلال وأن موارد الدورة لم تكن كافية لتغطية احتياجاتها. أما في سنة 2022 كانت سالبة و هذا يعني أن موارد المؤسسة من ديون قصيرة الأجل و التسبيقات قادرة على تغطية احتياجات الدورة.

7-رصيد الخزينة TN:

$$1) \quad TN = FRNG - BFR$$

$$2021 \quad \Longrightarrow \quad 448\,112\,960,15 - 325\,083\,831\,70,13 = \mathbf{123\,029\,790,02}$$

$$2022 \quad \Longrightarrow \quad 431\,111\,60,14 - (-133\,870\,914,92) = \mathbf{176\,982\,075,06}$$

$$2) \quad TN = Etn - Rtn$$

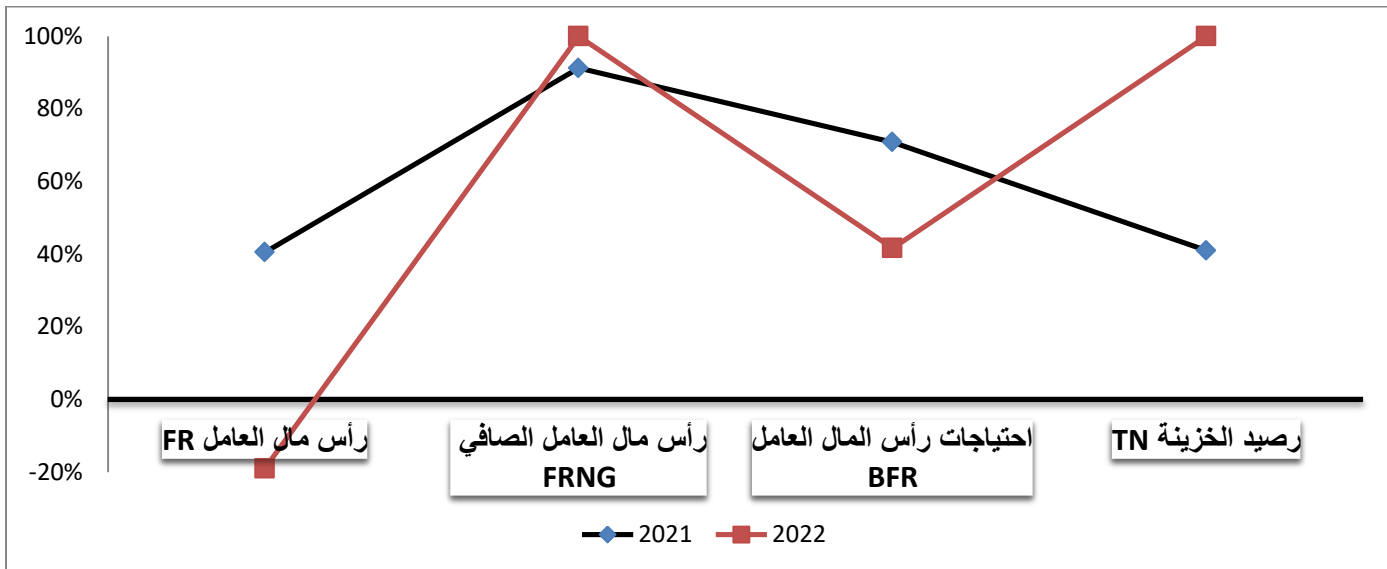
$$2021 \quad \Longrightarrow \quad 123\,029\,790,02 - 0,00 = \mathbf{123\,029\,790,02}$$

$$2022 \quad \Longrightarrow \quad 176\,982\,075,06 - 0,00 = \mathbf{176\,982\,075,06}$$

من خلال النتائج أعلاه قيم موجبة خلال السنتين محل دراسة و سنة 2022 أكثر ارتفاعا من

سنة 2021 يعني وجود سيولة للمؤسسة و هذا ما يدل على أن رأس المال العامل الصافي مول

احتياجات الدورة وبقى فائض يعبر عن رصيد الخزينة.



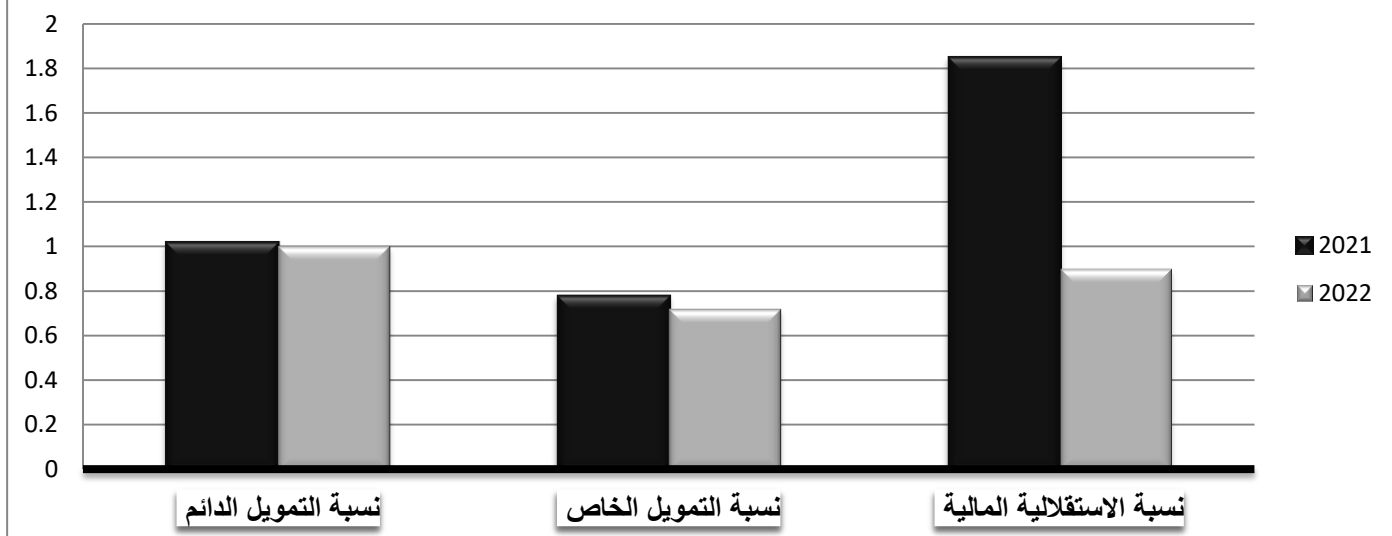
المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية وتحليلها بواسطة النسب المالية ونسب المردودية و الربحية .

- أولا : تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية:

1- نسب التمويل :

النسبة	القائـون	2021	2022
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1,02	1,00
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0,78	0,72
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	1,85	0,90

شكل البياني (9-2) : أعمدة بيانية تمثل نسب التمويل لفترة (2021/2022)



1-1 نسبة التمويل الدائم:

من خلال الجدول و التمثيل البياني أعلاه نجد أن النسبة تساوي الواحد خلال السنتين (2021 / 2022) (1,09 / 1,00) على التوالي و هذا يعني أن المؤسسة يمكنها تغطية أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة.

2-1 نسبة التمويل الخاص:

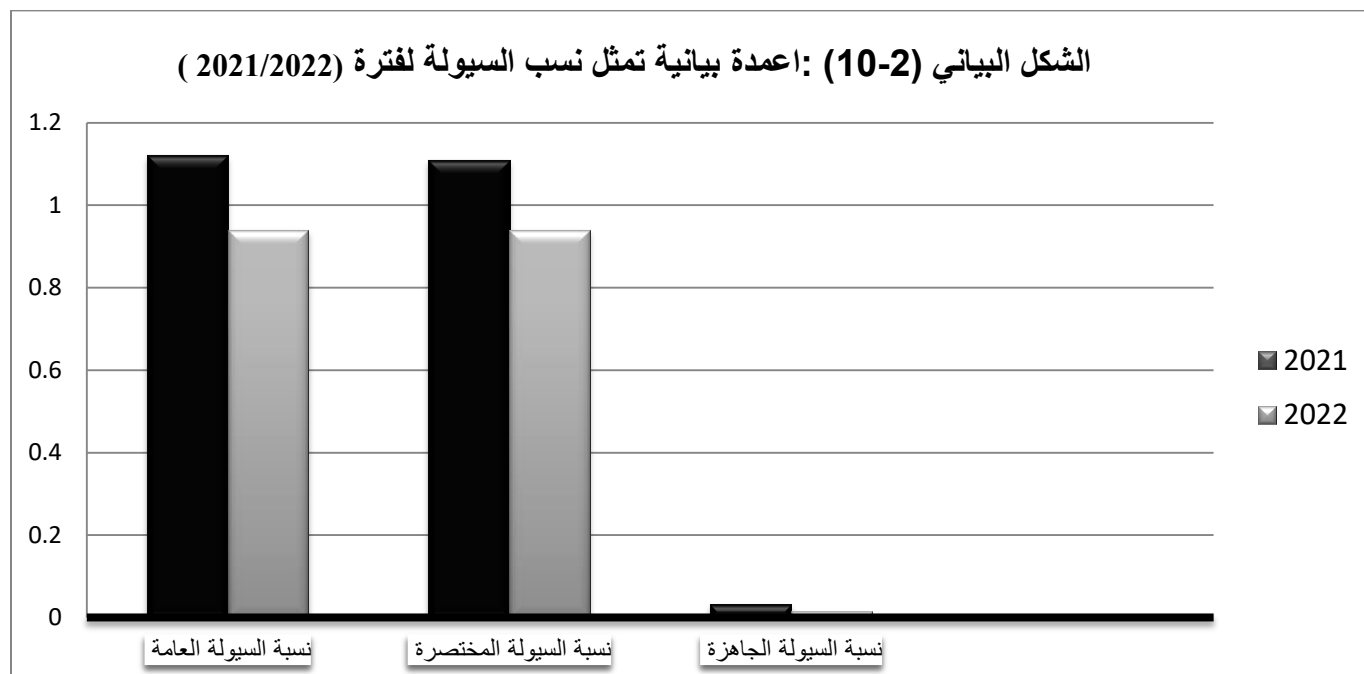
توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة أقل من الواحد و هذا ما يدل على أن المؤسسة لا يمكنها تغطية كامل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة فقط.

3-1 نسبة الاستقلالية المالية:

من خلال النسب المتحصل عليها إن مؤسسة سونلغاز مستقلة ماليا في سنة 2021 حيث تعتمد المؤسسة على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها وهي ليست بحاجة لمصادر تمويل خارجية لتمويل استثماراتها أما في سنة 2022 انخفضت و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي.

2- نسب السيولة

النسبة	القانون	2021	2022
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1,12	0,94
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول الجارية - المخزونات) / الخصوم الجارية	1,11	0,94
نسبة السيولة الجاهزة	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0,033	0,015



2-1 نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال النسب أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت الواحد (1,12) في سنة 2021 وهذا ما يدل على وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل وهذا كذلك يدل على وجود رأس مال موجب أما في سنة 2022 فكانت النسبة اقل من الواحد بنسبة قليلة (0,94) وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تغطي جزء بسيط من الديون قصيرة الأجل.

2-2 نسبة السيولة السريعة أو المختصرة:

نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها أن المؤسسة إذا حولت الأصول المتداولة باستثناء المخزونات إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل.

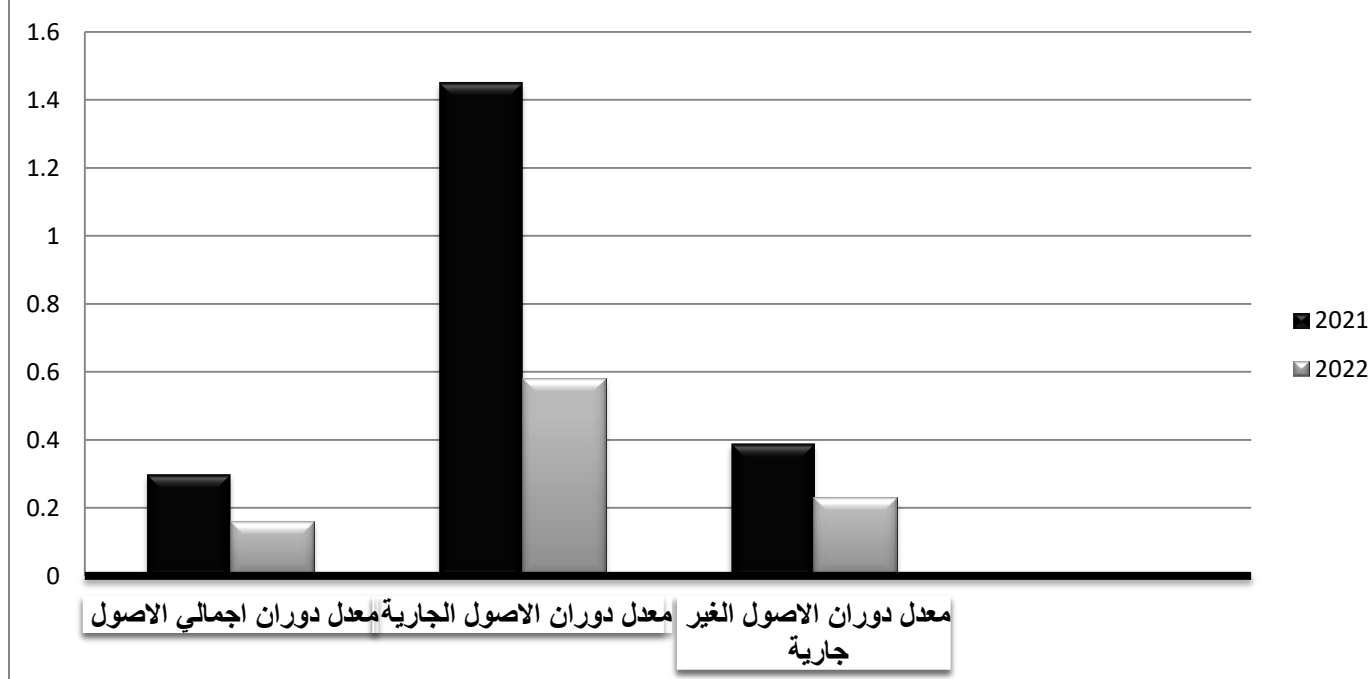
2-3 نسبة السيولة الجاهزة:

نلاحظ من خلال القيم المتحصل عليها (0.033 / 0.015) صغيرة جدا و من هنا نفهم أن المؤسسة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال سيولتها الجاهزة.

3- نسب النشاط:

النسبة	القانون	2021	2022
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0,30	0,16
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول الجارية (المتداولة)	1,45	0,58
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0,39	0,23

الشكل (2-11): أعمدة بيانية تمثل نسب النشاط لفترة (2021 / 2022)



1-3 معدل دوران إجمالي الأصول:

من خلال النسب نلاحظ أن كل دينار مستثمر حقق رقم أعمال قدرة (0,30 / 0,16) على التوالي و هي تعتبر معدلات منخفضة وهذا ما يدل على ضعف إدارة المؤسسة . و أنها تقوم باستغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات كما يلاحظ و جود تطور صغير في كفاءتها

2-3 معدل دوران الأصول المتداولة

يقيس هذا المؤشر مدى تغطية رقم الأعمال لوحده الأصول المتداولة فنلاحظ أن نسبة 2021 أكبر من الواحد و هو معدل جيد أي أن رقم الأعمال بمفرده يمكنه تغطية إستخدامات الدورة و في سنة 2022 انخفضت نسبة معدل دوران الأصول المتداولة و ذلك راجع إلى (تأخير في تحصيل الديون , تراجع حجم المبيعات , تقليل سرعة دوران المخزون)

3-3 معدل دوران الأصول الثابتة

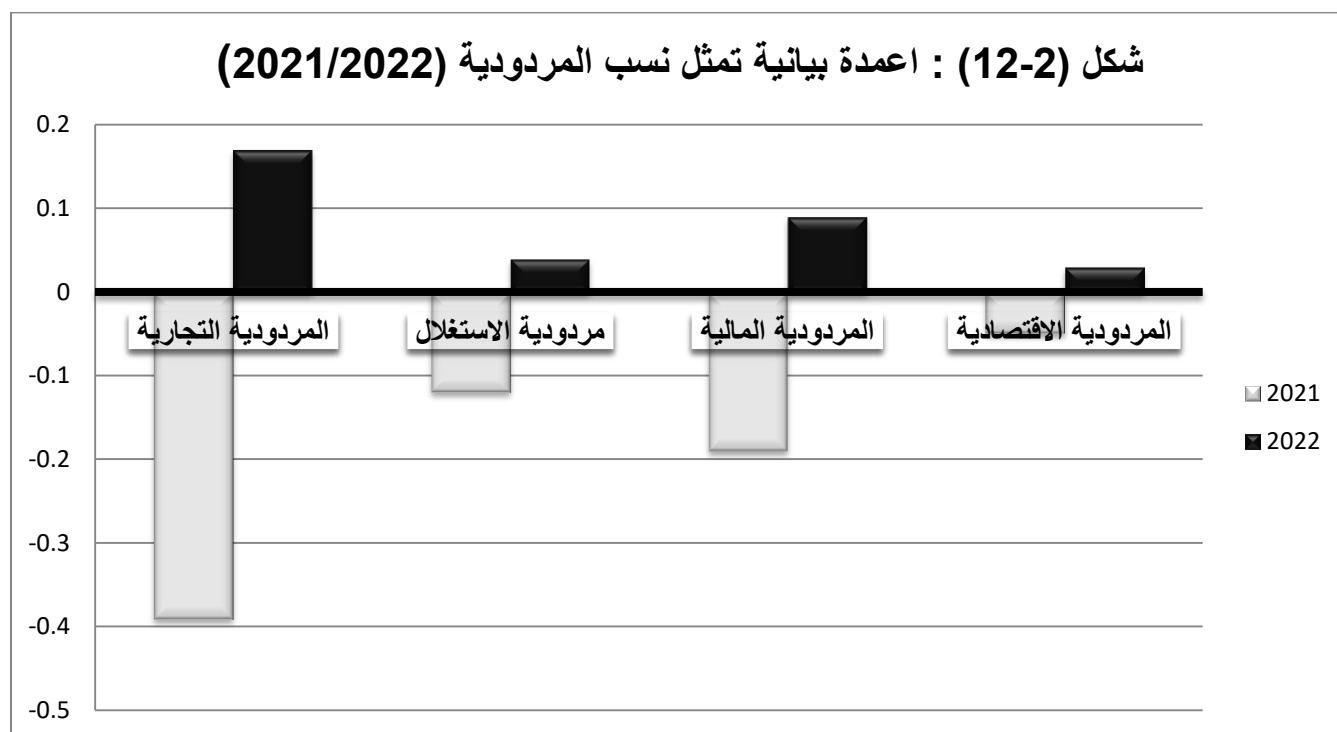
نلاحظ أن النسب المالية منخفضة يدل ذلك على مقدار المؤسسة على تحقيق الاستفادة الكبرى في تحقيق الأرباح و نرى هناك انخفاض في سنتي الدراسة و هذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة نحو التدهور

ثانيا : تحليل القوائم المالية بواسطة نسب المردودية و الربحية

1- نسب المردودية :

النسبة	القانون	2021	2022
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.39	0.17
مردودية الاستغلال	نتيجة السنة المالية / مجموع الأصول	-0,12	0.04
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.19	0.09
المردودية الاقتصادية	الفائض الجمالي للاستغلال / مجموع الأصول	-0.05	0.03

شكل (2-12) : اعمدة بيانية تمثل نسب المردودية (2021/2022)



1-1 المردودية التجارية:

من خلال القيم نلاحظ أن المؤسسة تكبدت خسائر في سنة 2021 بنسبة (39%) من عملياتها التجارية و كذلك خسائر مالية من الإيرادات الصافية أما في سنة 2022 حققت ربحا بنسبة (17%).

2-1 مردودية الاستغلال:

هي عبارة عن نسبة تعكس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها لتحقيق الأرباح فمن خلال القيمة السالبة المتحصل عليها في سنة 2021 نلاحظ أن المؤسسة حققت خسائر بنسبة (12%) و هذا يشير إلى أن المؤسسة تواجه صعوبات في استغلال مواردها . أما في سنة 2022 ارتفعت النسبة إلى (4%) و هذا يعني أن المؤسسة قد استطاعت تحسين كفاءتها في استغلال مواردها و تحقيق الأرباح.

3-1 المردودية المالية:

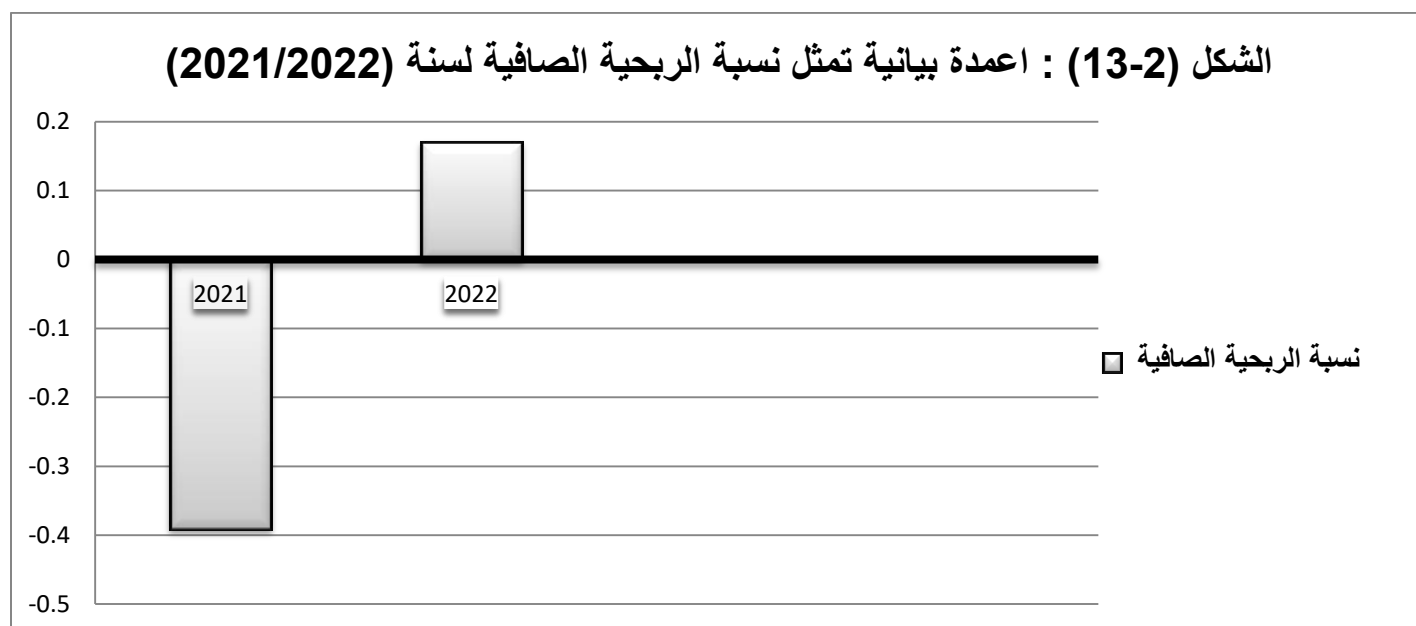
المؤسسة لم تحقق المردودية مالية خلال سنة 2021 حيث كانت هذه النسبة سالبة و هذا راجع إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالمشتريات و مصاريف العمال و نلاحظ أن نسبة مردودية الاستغلال سالبة و هي ما ساهمت في تخفيض المردودية المالية أما في سنة 2022 حققت المؤسسة هنا أيضا عائد بنسبة (9%) أي يمكن هذا العائد من تعويض المخاطر محتملة الوقوع.

4-1 المردودية الاقتصادية:

بالنسبة سنة 2021 نلاحظ أن هناك خسارة بنسبة (5%) قد يشير ذلك إلى تراجع أداء الاقتصاد و عدم تحقيق النمو المتوقع أما في سنة 2022 حققت المؤسسة ربحا بنسبة (3%) على استثماراتها و هذا يعد مؤشرا ايجابيا.

2- نسبة الربحية الصافية:

النسبة	القانون	2021	2022
الربحية الصافية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.39	0.17



تبين لنا من خلال النسب أن ربحية المؤسسة كانت سالبة في سنة 2021 في حالة تدهور و هذا ما يدل على أن المؤسسة حققت خسائر لتحملها مصاريف ضخمة أما في سنة 2022 حققت ربحا بنسبة (17%) أي أن المؤسسة في وضعية جيدة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بالأغواط ، فبدانا كمبحث أول تقديم تعريف شامل لها، بالإضافة الى عرض أهم نشاطاتها كما تطرقنا كذلك الى هيكل التنظيمي لها، وتم التطرق في المبحث الثاني الى عرضنا للميزانيات المالية المختصرة لسنوات (2022/2021) ومن خلال دراستنا للمؤسسة بالاعتماد على تحليل مؤشرات التوازن المالية والنسب المالية وما يوضحه جدول حسابات النتائج. حققت المؤسسة أرقام سالبة بالنتيجة الصافية لسنة 2021 دليل على أن المؤسسة حققت خسائر على عكس سنة 2022 ، وأيضا لم تستطع تسديد ديونها على المدى القصير باستخدام سيولتها الجاهزة.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا حول دور الوظيفة المالية في ترشيد المؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن التقييم الأداء المالي وأهميته بالغة وأمر ضروري ، لأن من خلاله يتم مراقبة نشاط المؤسسة وإتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ومنها كان حجمها وطبيعة نشاط المؤسسة ، فإنها تحاول الإعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل إحتياجاتها، ولكن حاليا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الإستثمارية والإستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو الإقراض من البنوك.

وفي هذا السياق فقد حولت من خلال هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الخدمية إنطلاقا من تحليل المالي للقوائم المالية، من خلال الإعتماد على أدوات وأساليب التحليل المالي والتي من أهمها النسب والمؤشرات المالية ، حيث تم معالجة إشكالية البحث نظريا كما تم تدعيمها بدراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز حيث تم الحصول على بعض النتائج سنحاول تطرق لها مع بعض الإقتراحات المكملة لهذه الدراسة.

أولا: نتائج متوصل لها

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية هو الركيزة الأساسية لتقييم أداء المالي لمؤسسة.
- ✓ يعد التقييم المالي أداة للتعرف على الوضع المالي في المؤسسة خلال فترة معينة.
- ✓ يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل والقصير الأجل ويستخدم المؤشرات والنسب المالية وتسيير هذه المؤشرات يمكن المؤسسة تكيف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات على مستوى بيئتها المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة

- ✓ قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لدمتها المالية، وذلك بالمحافظة على التوازن المالي خلال فترة الدراسة وبما أن خريزة المؤسسة كانت موجبة فهذا يدل على قدرتها على تغطية رأس المال وإستغلال هذا الفائض في المشاريع الإستثمارية.

- ✓ تبين أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية إستخداماتها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة فقط.
- ✓ حققت المؤسسة أرقام سالبة بالنتيجة الصافية لسنة 2021 دليل على أن المؤسسة حققت خسائر على عكس سنة 2022.
- ✓ لم تستطع تسديد ديونها على المدى القصير بإستخدام سيولتها الجاهزة.
- ✓ استطاعت المؤسسة من تكيف والإستجابة لتغيرات بيئتها المالية بشكل عام وذلك من أخلال أرقام ومعدل بمجمل المؤشرات والنسب وهو ما يمكنها من تحسين هذه الوضعية بأرباحية.

ثالثا: التوصيات والإقتراحات

- ✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها يدل تكسيدها بتوسع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملة الإنتاجية.
- ✓ على المؤسسة أن تستغل الفاض من رأس المال العامل في إستثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج .
- ✓ ضرورة تدعيم الموارد من أجل تغطية كافة الإستثمارات.
- ✓ يجب على المؤسسة الإستغلال الكامل للطاقة المتوفرة مما يجعل المردودية للمؤسسة جيدة.
- ✓ يجب التقليل من قيم المسحوبات عن إقتناء تثبيتات المالية والرفع في التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية.

رابعا: أفاق الدراسة

- ✓ أهمية التحليل المالي في رفع مردودية المؤسسة الإقتصادية.

مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- اسماعيل السيد. (2000). نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية.
- باري رند وآخرون. (2007). نمذجة القرارات وبحوث العمليات في إستخدام صفحات الإنترنت الإلكترونية. الرياض السعودية: دار المريخ.
- حمدي طه. (1996). مقدمة في البحوث والعمليات . الرياض، السعودية: دار المريخ.
- خليف عيسى. (2004). إقتصاد المؤسسة . الجزائر: دار النودة للنشر والتوزيع .
- زياد سليم رمضان. (1996). أساسيات الإدارة المالية . الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- سمية لزغم. (2012). أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ورقة.
- صامويل عبود. (1994). إقتصاد المؤسسة. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الستار أحمد الألوسي. (2002). أساليب البحوث والعمليات: الطرق الكمية المساعدة في إتخاذ القرار . دبي: دار القلم .
- عمر صخري. (2006). إقتصاد المؤسسة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غول فرحات. (2011). الوجيه في إقتصاد المؤسسة. الجزائر : دار الخلدونية.
- مُجد الفاتح محمود البشير المغربي. (2018). التمويل والإستثمار في الإسلام . دار المنهل للنشر .
- مُجد شاهين. (2017). سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية. دار حميثرا للنشر والترجمة.

- مُجَّد شفِيق، حسن الطيب، مُجَّد إبراهيم عبيدات. (1997). أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص. دار المستقبل للنشر والتوزيع.

- مؤيد الفضل. (2004). الأساليب الكمية في الإدارة. عمان الأردن: دار اليازوري.

- ناصر دادي عدون. (1998). إقتصاد المؤسسة . الجزائر : دار المحمدية العامة .

❖ المذكرات:

ا- حمد فتحي كونة. (2022). دور الرقابة في ترشيد غستخدام الموارد المالية للمؤسسة شركة توزيع الكهرباء. الاغواط: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- بالمختار يوسف. (2016). دور نظم المعلومات والإتصالات في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة . مذكرة ماستر . جامعة أدرار .

بنمرة رضا. (2022). الوظيفة المالية في المؤسساتا لاقتصادية . جامعة عبد الحميد بن باديس.

الملاحق

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD LAGHOUAT

DATE 27/02/2024 10.24.26

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 123 804,09	4 123 804,09	0,00	1 374 601,37
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 136 720,98		12 136 720,98	12 136 720,98
Agencements et aménagements de terrains		46 969 807,17	24 295 607,90	22 674 199,27	23 697 222,76
Constructions (Batiments et ouvrages)		348 182 683,00	152 799 227,21	195 383 455,79	188 690 472,20
Installations techniques, matériel et outillage		22 915 292 069,00	9 946 382 196,71	12 968 909 872,29	11 650 386 515,25
Autres immobilisations corporelles		1 652 361 247,75	881 190 875,82	771 170 371,93	775 007 742,86
Immobilisations en cours		2 435 139 977,50		2 435 139 977,50	2 703 238 490,46
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		10 000,00		10 000,00	10 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 414 216 309,49	11 008 791 711,73	16 405 424 597,76	15 354 541 765,88
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		10 929 579,35		10 929 579,35	28 107 749,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 537 556 198,41	694 475 119,95	8 843 081 078,46	2 999 006 773,52
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 486 457 161,03	5 601 765,20	1 480 855 395,83	898 743 499,00
Impôts		352 477 830,40		352 477 830,40	68 702 571,44
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		176 982 075,06	621 217,07	176 360 857,99	123 029 790,02
TOTAL ACTIF COURANT		11 564 402 844,25	700 698 102,22	10 863 704 742,03	4 117 590 383,80
TOTAL GENERAL ACTIF		38 978 619 153,74	11 709 489 813,95	27 269 129 339,79	19 472 132 149,68

(01) الملحق رقم

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD LAGHOUAT

DATE 27/02/2024 10.24.21

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	210 432 403,28
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	72 465 235,66
compte de liaison**		11 886 787 598,92	11 834 953 282,46
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 886 787 598,92	12 117 850 921,40
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		240 993 630,63	231 620 635,78
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 620 056 426,13	3 453 183 168,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 861 050 056,76	3 684 803 804,63
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 088 217 798,50	683 652 436,12
Impôts		1 118 498 556,24	148 582 920,94
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		9 314 575 329,37	2 837 242 066,59
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		11 521 291 684,11	3 669 477 423,65
TOTAL GENERAL PASSIF		27 269 129 339,79	19 472 132 149,68

الملحق رقم (02)

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD LAGHOUAT

DATE 27/02/2024 10.25.41

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		6 406 003 291,62	6 009 058 352,34
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 406 003 291,62	6 009 058 352,34
Achats consommés		- 73 425 856,24	- 165 410 371,62
Services extérieures et autres consommations		- 276 469 966,74	- 268 050 871,99
II - Consommation de l'exercice		- 3 872 626 094,57	- 5 914 361 087,28
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 533 377 197,05	94 697 265,06
Charges de personnel		- 1 391 502 063,59	- 1 118 660 816,41
Impôts, taxes et versements assimilés		- 82 266 442,00	- 112 863 611,33
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 059 608 691,46	- 1 136 827 162,68
Autres produits opérationnels		253 851 216,20	194 296 369,06
Autres charges opérationnelles		- 24 372 444,13	- 16 439 414,37
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 072 489 891,33	- 1 429 246 690,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions		880 332 639,19	28 391 276,49
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 096 930 211,39	- 2 359 825 622,06
Produits financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 096 930 211,39	- 2 359 825 622,06
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 540 176 773,66	6 231 601 432,17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 443 246 562,27	- 8 591 427 054,23
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 096 930 211,39	- 2 359 825 622,06
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 096 930 211,39	- 2 359 825 622,06

الملحق رقم (03)